

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في
شمال افريقيا والبحر المتوسط
من 2000 الى 2018

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم السياسية

تخصص استراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الاستاذ:

د. بو عيسى حسام الدين

إعداد الطالب:

زقادة عبد الرحمن.

لجنة المناقشة:

- د. بو عيسى حسام الدين..... مشرفا
- د. شطاب كمال رئيسا
- د. حجاب عبدالغاني..... مناقشا

السنة الجامعية: 1440/1439 هـ

2019/ 2018 م

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذا
العمل المتواضع ووفقني لبلوغ هذه المرتبة ولأنه
من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتوجه
بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إتمام
هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلى
رأسهم أستاذي الفاضل حسام الدين بو عيسى
وكل أساتذة قسم العلوم السياسية

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالد رحمه

الله والوالدة العزيزة حفظها الله

الذين أحسنا تربيتي ولم يدخر

جهدا في تعليمي وإلى زوجتي التي كانت

سندا لي في حياتي وإلى جميع أهلي

وإخوتي وأخواتي وإلى الأصدقاء والزملاء

والأساتذة الأفاضل.

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل

علمنا هذا علما نافعا للبلاد والعباد.



الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له:

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية.

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن.

المطلب الثاني: المفهوم الحديث والموسع للأمن.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن.

الفصل الثاني: الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القومي الجزائري الدائرتان 'المغربية والإفريقية'

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغربية للأمن الجزائري وموقع وثقل الجزائر فيها.

المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسية والأمنية بين الجزائر والصحراء، الساحل، إفريقيا و جنوب الصحراء.

المطلب الثالث: مسار تطوّر علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية

المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري مغربية المنشأ والمصدر

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية على الأمن الجزائري المترتبة عن النزاع المغربي -الصحراوي

المطلب الثاني: التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى

المطلب الثالث: التهديدات المغربية ذات البعد الإنساني

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية، أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة، المؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية في العملية الأمنية. إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري فمنذ نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث أجمع باحثو الدراسات الأمنية على أن التهديدات أمنية جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطق فان مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحويلات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت إلى السطح تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة... الخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها الأمن القومي الجزائري.

وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود تتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي، وكذلك بسبب انتشار هذه التهديدات الأمنية في عدة دول مثلا لإرهاب الذي يتواجد في عدة مناطق في الإقليم، و انطلاقا منها تتحالف خلاياه ضد الدولة المستهدفة، وكلما كان هناك تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته إلى دول الجوار التي تتحمل الأعباء، خاصة من حيث إجراءات ضبط الحدود و التحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين . والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت حالة من الا استقرار والا أمن لمدة تجاوزت عشرية كاملة (1992-2002 م)، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب لوحدها وبتواطؤ عدة دول ضدها

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 م انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني و الاستخباراتي و العسكري للتصدي لمصادر التهديد و الأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة أصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج أكثر منه من الداخل، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار و الذي انعكس سلبا على الأمن في الجزائر.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي سعى الإنسان لتحقيقها. كما تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيو- استراتيجية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط وكون الموضوع يسلط الضوء على أبرز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.....الخ) والتي تعد من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

وتبرز أهمية الموضوع أيضا في دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري في مختلف الجوانب (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ... الخ

2. أسباب اختيار الموضوع:

(أ) الأسباب الموضوعية:

محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها وفهم البيئة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب ومصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول،

وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهوم الأمن والمفهوم الموسع وبروز التهديدات الأمنية الجديدة، والاستعانة بالنظريات المفسرة لظاهرة العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

ب) الأسباب الذاتية:

لا شك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري أهم وأبرز مبرر لاختياره، وتوفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول الموضوع ذات الارتباط بواقع الجزائر والدول المجاورة له، من أجل الوقوف على إشكالية البحث والحصول على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط ومدى ترابطها مع البيئة العالمية.

3. إشكالية الموضوع:

قمنا في دراستنا للموضوع بتناول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط على الأمن القومي الجزائري وعلى إشكالية العلاقة بين التهديدات الإقليمية والأمن في الجزائر، وباعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي إفريقي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتية من دول الجوار (ليبيا، تونس، مالي). ومن هنا تستوجب طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- كيف ساهمت استراتيجية الجزائر الامنية في منطقة المتوسط و شمال افريقيا في الحفاظ على الأمن القومي الجزائري ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي التهديدات الأمنية الجديدة؟

- هل تأثر الأمن القومي الجزائري بتفاقم الأزمات في دول الجوار ؟

- هل غياب التنسيق الأمني بين دول الجوار أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة ؟

-هل تستطيع الجزائر من خلال سياساتها الخارجية الحفاظ على أمنها القومي ؟

4. حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الجوانب التالية:

أ) **النطاق المكاني:** سنتطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مع إبراز الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية والجوسياسية وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري، من خلال إسقاطه على التجربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة، باعتبار أن الجزائر تعد دولة محورية على الصعيد العربي، الإفريقي والمتوسطي، لما تمثله من أهمية جيواستراتيجية، وقد تم اختيارنا للمنطقة التي تنتمي إليها الجزائر والمتمثلة في شمال إفريقيا و حوض المتوسط، كمجال إقليمي تتفاعل فيه الجزائر.

ب - **النطاق الزمني:** تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة (2011 - 2017) غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة لتفسير التحولات التي عرفتتها التهديدات الأمنية فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، والرجوع أيضا إلى ما عانتها الجزائر في فترات سابقة جراء هذه التهديدات والى السياسات المنتهجة في تلك الفترة.

5 - الفرضيات:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة

الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط على الأمن القومي الجزائري بكل مكوناته.

الفرضيات الجزئية:

- تفاقم الأزمات في دول الجوار ساهم في تدهور الأمن القومي الجزائري.
- غياب التنسيق الأمني بين دول المغاربية أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة.
- استطاعت الجزائر من خلال سياسات الناجحة الحفاظ على أمنها القومي.

6 - الدراسات السابقة.

تم التطرق لهذه الدراسة في العديد من الدراسات السابقة بشكل جزئي كمحاولة لتقديم أطر علمية أكاديمية تساعد على فهم التهديدات الأمنية الجديدة، ونذكر منها:
-لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام) ، 2010.

7 - منهج الدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع وبداياته الأولى ومختلف المحطات التاريخية والأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة.

كما قمنا بالاستعانة بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا عبر جمع الحقائق والبيانات وباستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون

دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري.

8 - الإطار النظري للدراسة:

من خلال موضوعنا الذي يتكلم عن الأمن القومي نجد أن هناك العديد من النظريات التي تطرقت إليه بالتفصيل وهذا ما نجده في النظرية الواقعية والليبرالية التي تناولته من المفهوم الضيق ومن الجانب الآخر نجد أن النظرية النقدية التي تناولته من المفهوم الموسع.

9 - الإطار المفاهيمي للدراسة:

-**الأمن** : هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.¹

-**الأمن القومي** : فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحه أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجارة المخدرات و حتى التدخل العسكري.²

- **التهديد الأمني** : يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد.³

-**المتوسط** : من الناحية الجغرافية هو مساحة مائة تتوسط ثلاث قارات (إفريقيا، آسيا، أوروبا).

¹ - عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص 46

² - لخميسي شيبلي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 - 2008)، ط 1، الجيزة المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 14

³ - عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر في إطار العولمة" مجلة الفكر البرلماني. العدد 06، جويلية 2004، ص 117

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من مقدمة وخاتمة وفصلين.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن المتوسطي. يتناول المبحث الأول بناء مفاهيمي للأمن، حيث تناول المطلب الأول: مفهوم الأمن، أما المطلب الثاني فتناول مستويات وأبعاد الأمن، أما المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة، حيث تناول المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له، المطلب الثاني: تناول طبيعة التهديد الأمني. ويدرس المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع، أين تناول المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن، أما المطلب الثاني فتناول المفهوم الحديث والموسع للأمن، أما فيما يخص المطلب الثالث فتناول أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على مفهوم الأمن.

أما الفصل الثاني: فقد تطرقنا من خلاله إلى دراسة الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القومي الجزائري: الدائرتان المغاربية والإفريقية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث عالج المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغاربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية حيث تناول المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري وموقع وثقل الجزائر فيها، أما المطلب الثاني تناول: الروابط الجيوسياسية والأمنية بين الجزائر والصحراء، الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، أما المطلب الثالث فقد ركزنا فيه على مسار تطور علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية، في حين تناول المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري مغاربية المنشأ والمصدر، حيث تناول المطلب الأول: الانعكاسات السلبية على الأمن الجزائري المترتبة عن النزاع المغربي-الصحراوي، أما المطلب الثاني تطرق التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى، أما المبحث الثالث: فقد تم الطرق فيه إلى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط، فتناولنا في المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب على المنطقة، أما المطلب الثاني: التهديدات المغاربية ذات الإنساني.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له:

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية.

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن.

المطلب الثاني: المفهوم الحديث والموسع للأمن.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

إن مفهوم الأمن يثير الكثير من الغموض والتعقيد لدى الباحثين في العلاقات الدولية، يدفعنا إلى التمييز في مكونات هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مفهومه وأبعاده ومستوياته من الجانب المفاهيمي وكذلك التطرق إلى مفهوم الأمن من خلال المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع.

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي.¹

أولاً: الأمن لغة:

تتاولت الدراسات والمعاجم اللغوية والأجنبية كلمة "الأمن"، مرادفاً للطمأنينة أو نقيضاً للخوف مساوياً لغياب الخطر، متفقاً مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة "الأمن"، في صيغ مختلفة، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وما ينجر عنه من راحة النفس فباستثناء مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني، فإن كلمة "الأمن"، وحدها قد وردت خمس مرات في هذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "امين"، ومنها ثلاث مرات ذكر فيها "الأمن" بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ)² ، وقوله كذلك (وَلْيَبْذُلْنَهُمْ مَنْ بَعْدَ خَوْفِهِمْ أَمْنًا)³ ، وقوله تعالى: (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ ۗ وَلَوْ

¹ - سليمان عبد الله حربي " مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وإبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، إقالة العربية للعلوم

السياسية، العدد 19، ص 9

² - سورة قريش، القرآن الكريم الآية 4.

³ - سورة النور، القرآن الكريم الآية 55.

رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّكَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَ مِنْهُمْ ۖ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا).¹

(ومنه الأمن ضد الخوف)

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف والطمأنينة

الحفظ عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.²

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من

الناحية الجوهرية إلا انه اخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض

التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

- تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بان تعريف الأمن هو : "حماية الدولة من الخطر أي القهر على يد قوة

أجنبية".

- يقدم هنري كيسنجر تعريف للأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".³

- أما روبرت ماكنمارا (Robert Macnamara) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله : "لا يمكن

للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد ادني من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد

أدنى للتنمية " (2). فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن وهو أحد

المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطه، على انه: "غياب التهديد على القيم الأساسية في

المجتمع".

¹ - سورة النساء، القران الكريم الآية 83

² - ممدوح شوقي كامل الأمن القومي والجماعي الدولي دون طبعة، القاهرة دار النهضة العربية، 1985، ص 28

³ - لخميسي شبيبي، المرجع السابق الذكر، ص 14

- أما باري بوزان (Barry Buzzan) يعتبر تعريف باري بوزان من احدث تعريفات الأمن الأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية. ويراه أيضا انه: " العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي اعتبرها معاديه في سعيها للأمن، إن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، أساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني ب" العمل على التحرر من التهديدات" تحييده كلية، ذلك انه في ظل الفوضوية فان الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا"¹

ونجد كذلك الأستاذ ارنولد والفرز (Arnold Wolfers) الذي سار في نفس هذا الاتجاه و لكن مع بعض التفسير لقضية غياب الخوف، حيث يؤكد "الأمن" هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.²

من خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف شامل "للأمن"، حيث يمكن القول بأنه: «قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي قدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا في الحاضر والمستقبل.» من خلال استعراض التعريفات السابق للأمن، يمكن لنا استخلاص ثلاثة صفات رئيسية للأمن وهي:

-النسبية : بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد امن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

-الشمولية : بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف علي عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعه من الإبعاد السياسية منها : العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية...

¹ - روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 39.

² - عزيز نوري، المرجع السابق الذكر، ص 46.

-الديناميكية : بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن المتغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي:

أولاً: مستويات الأمن:

1- الأمن الوطني القومي (Sécurit National) :

يعرفه أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود

طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية.¹

ويتمحور المستوي الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

-المدرسة الاستراتيجية : تركز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي، و الدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولية.

-المدرسة المعاصرة (التنموية) : يري أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد

الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع[] ال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية اجتماعية وثقافية.

-يرى روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال : "الأمن هو التنمية

فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي

بالرغم من أنه قد يحوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن".

ويربط مكنمارا بين الأمن والتنمية وأوضح أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل الأبعاد

¹ - أسس ومبادئ الأمن الوطني، شوهدي يوم على الموقع 15 / 01 / 2019 : www.moqatel.com

الأخرى.

من خلال المفاهيم المقدمة للأمن القومي أو الوطني نجد أنها تركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصارها على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطلق منظور الدولة للأمن.¹ فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحه أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجارة المخدرات وحتى التدخل العسكري.²

2- الأمن الإقليمي (sécurité régionale):

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينه تحت مظلة الاتحاد السوفيتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينه.

ارتبط نظام الأمن القومي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:³
- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهه فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى أقامه حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحرب.

¹ - ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير

منشورة، تخصص: سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010)، ص 15

² - لخميسي شيبلي، المرجع السابق الذكر، ص 14.

³ - ليندة عكروم، المرجع السابق الذكر، 2010، ص 55.

-ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعه من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعه من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكريه كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي. يعرف أيضا الأمن الإقليمي على انه " مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم".¹

يعمل النظام الإقليمي على تأسيس مجموعه من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي انطلاقا من توافق الإيرادات والمصالح الذاتية والمشاركة.

3- الأمن الدولي (sécurité International):

إذا كان الأمن الإقليمي يحصل في إطار منطقة أو إقليم معين، فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية. لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالميه أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها، والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائل الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة

¹- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص

لتحقيق هذه الحماية".¹ ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وسائله وغاياته وثائق دوليه ملزمه التطبيق والتنفيذ.

ثانيا: أبعاد الأمن:

من خلال تعرضنا لمفهوم الأمن ومستوياته تبين وجود عدد من الأبعاد الأمنية المترابطة والمتداخلة، والتي تشكل في مجملها مجموعة الوسائل والقدرات المتاحة لتحقيق الأمن، وعلى غرار مستويات الأمن تختلف الأهمية النسبية لكل بعد أمني من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف خصائص الدول وطبيعة التغيرات الحاصلة في هيكله النظام الدولي، وهذه الأبعاد هي:

1-البعد السياسي:

يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وهو ذو شقين: سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة. فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لابد من الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية، والتداول السلمي على السلطة، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية و الاتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية و احتياجات الدولة، دون الخضوع لأي ضغوط خارجية، بالإضافة إلى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها.²

2-البعد الاقتصادي:

ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والسكن ومتطلبات الحياة التي لا غنى عنها وعليه فتحقيق

¹ - تباري وهيبية، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014، ص 45.

² -David Allen Baldwin, Security studies and the end of the cold war, world politics, vol 01, n°48, (Octobre 1995. p123

الأمن الاقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على فرص للعمل تضمن لهم الحصول على المواد اللازمة والضرورية لحياتهم.¹

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن دخول الدولة في إطار تكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلى زيادة القوة، وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة، والاقتصاد ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية، كما أن البعد الاقتصادي يعوض ضعف البعد الجيوبوليتيكي، ذلك أن القوة الاقتصادية من المتغيرات التي يمكن تتميتها بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية.²

3- البعد العسكري:

إنه أكثر أبعاد الأمن فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماما وضمها لدولة أخرى (الدولة الغازية)، أو تقسيمها لدويلات، وقد تلجأ الدولة الضعيفة عسكريا إلى دولة إقليمية أو كبرى لحمايتها وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى انتهاك تلك الدولة الكبرى لأمنها الوطني.³

إن البعد العسكري يرتبط بباقي أبعاد الأمن ارتباطا شديدا، فضعف أي منها يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهما استخدامها مبكرا لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة، والضعف في القوة

¹ - محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014)، ص 61

² - محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص 62

³ - عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد، السياسية الدولية، لعدد 129، (جويلية 1997)، ص 12

الاجتماعية يؤدي إلى الحد من حجم القوات أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة إيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي.¹

4- البعد الاجتماعي:

يتمحور البعد الاجتماعي حول تهيئة المواطن ليؤمن ذاته وغيره، فردا كان أو جماعة أو مجتمع أو مجتمعات، باعتباره القوة الفاعلة للأمن، وهو في نفس الوقت المعني بتحقيقه، كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته وما يلحق به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات. وبحسب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمارا "Robert Maknamara" فإن "الأمن" هو التنمية ويعرف تقرير التنمية البشرية عام 1993 التنمية بأنها "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. فالبعد الاجتماعي للأمن لا يقل أهمية عن الأبعاد الأمنية الأخرى، بل ومن غير اعادي تناول القضايا الأمنية بغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين البعد الاجتماعي وغيره من الأبعاد الأمنية.

5- البعد البيئي:

البيئة تعني تحديدا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء، كساء دواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر.² يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فتتامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي و انقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، ويتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازاته المختلفة في

¹ - محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق الذكر، ص 64.

² - محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، مفاهيم، (العدد، 14 فيفري، 2006 ص 25.

تغذية البطالة، اللاجئين و الهجرة تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهية،¹ تضاف إلى ذلك الأوبئة و التي أخطرها مرض السيد أو فيروس نقص المناعة لكونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا يوجد علاج ضده، إذ يعد أخطر الأوبئة لانعكاسه سلبا على الاقتصاد، والتنمية، والأمن، والاستقرار السياسي.²

6- البعد الشخصي(الفردى):

لقد أصبح الأمن الشخصي مهددا على درجة كبيرة خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة، والتي ظهرت جليا في هجمات 11 سبتمبر، 2001 وتطور التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني منها الإرهاب، المخدرات، التلوث البيئي وغيرها، والتي أصبحت تهدد حياة الإنسان بالدرجة الأولى وتشكك في استمراره وبقائه. وهو ما أنعكس سلبا على بقية الأبعاد الأخرى نظرا لتكاملها وارتباطها.³

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

يمكن النظر للأمن من منظور التهديدات التي يتعرض إليها، لوجود علاقة تأثير متبادلة بين الأمن والتهديد فالشعور بالتهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن.

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له:

أولا: مفهوم التهديد الأمني:

إن مفهوم تهديد من الناحية اللغوية هو "تاتج عن نية إلحاق الأذى والضرر"⁴ فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا. أما مفهومه من الناحية الاستراتيجية فهو: "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحله يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

¹ -Francisco A.Magno, Environemental Security in The China Sea , Security Dialogue, (Vol 28, N°1, March 1997 .p97)

² -Robert Hechet, Colusoyi Adeyic, et Iris Smini, "La lutte contre le sida: enjeux du développement mondial, Finance et Développement, (vol 39, n° 1, Paris,1998) ، p36

³ - محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق الذكر ص 68.

⁴ - عمر بعزوز، المرجع السابق الذكر، ص 117.

والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط خارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة للجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد".¹

فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردية، الجماعية، القومي الإقليمية، العالمي)، مروراً بتحديد مصادر التهديد (داخلية، خارجية) ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقط يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو ردع، مثل الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك... الخ، كما يمكن المزج بين مجموعته من الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعاً للفترة التي ظهرت فيها وتبعاً للبيئة التي تتأثر بها.

ثانياً: مفاهيم مشابهة للتهديد الأمني:

من المفاهيم التي تتداخل في مفهومها مع التهديد لتعلقها هي الأخرى بمفهوم الأمن، منها مفهوم

الخطر، التحدي.

عرف قاموس "le petit robert" الخطر "le risque" (لغة) على أنه "كل مهدد محتمل الوقوع، وإمكانية

التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان" ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات،² فالخطر هو المرحلة الأولى لأدراك التهديد، وعند الوصول لأدراك الخطر نكون بصدد التحدث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما قد لا يؤدي إليه.³

¹ - سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق الذكر، ص (27، 28).

² - ليندة عكروم، المرجع السابق الذكر، ص 24.

³ - ليندة عكروم، المرجع السابق الذكر، ص 24.

من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بينها وبين التهديد "التحدي"، هذه الأخيرة عرف حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة بـ " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)" على أنها " المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعيق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، وقد تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، دون الوصول إلى مستوى التهديد.

كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، الصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديدات، ويكون تأثير مباشر في الأمن أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.¹

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية.

أولاً: أنواع التهديدات الأمنية: تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية، فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

- 1- تهديد الهجوم العسكري.
- 2- تهديد النشاط الإجرامي.
- 3- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي، التي تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي، وإما كفتنة بحد ذاتها.² كما تختلف درجة التهديد وصوره، فيمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

1- التهديدات الفعلية : هي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

¹ - سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق الذكر، ص 28.

² - ليندة عكروم، المرجع السابق الذكر، ص 25.

2- **التهديدات المحتملة** : هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة

استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3- **التهديدات الكامنة** : هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على

السطح

4- **التهديدات المتصورة** : هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآتية. بيد أن النظرة

المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح

الأحداث بدرجات متفاوتة.¹

ثانيا: عناصر تحليل التهديد الأمني: إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع

التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها، وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية.

1- **طبيعة التهديد** : يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

2- **مكان التهديد** : يقصد به اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي ، سواء أكان مباشرا أو غير

مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.

3- **زمن التهديد** : مدى تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت-مستمر) وهل هو ثابت أو

متغير.

4- **درجة التهديد** : مدى قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد و خطورته تطلب ذلك تعبئة

شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

5- **تعبئة الموارد** : ترتبط بحجم وخطورة التهديد ، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوءه اتخاذ إجراءات

تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثير أبعاده.²

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية.

¹ - سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق الذكر، ص 29.

² - سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق الذكر، ص 30.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن.

تعرضت النظرية الواقعية لمفهوم الأمن من حيث تركيزها على البعد العسكري والقوة العسكرية كعامل محدد في تحقيق أمن ومصالحه الدولة.¹ وهذا ما أكدت عليه كتابات كل من هانس مورغانتو وكنيث والتز وريمون أرون وكيسنجر... وغيرهم.

كما يركز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن ويمكن اختصار الأفكار الواقعية في التصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

1-النظام الدولي الفوضوي : حسب الواقعية النظام الدول يتميز بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطه مركزيه يمكنها ضبط سلوك الدول.

2-الدولة الفاعل الوحيد والأساسي : ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية التي تتميز بصراع.

3-القوة (البعد العسكري كبعد وحيد للأمن) : ترى الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من حدودها أي من بقية الدول، وأن تلك التهديدات طبيعتها عسكريه ومن ثم يتوجب على الدولة الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها،² وعليه فالواقعية تركز في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية وهذا ما أكد عليها كل من هانس مورغانتو و كنيت والتز.

أما النظرية الليبرالية فقد أعادت النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشموليه من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين.

¹ - عمار حجار السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم (العلوم السياسية، 2002)، ص 8.

² - محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة، الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 151

ترتكز النظرية الليبرالية بشقيها البنوية والمؤسسية على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار أفكارها للصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

1-نشر القيم الديمقراطية : إن نشر الديمقراطية من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز و زيادة الأمن الدولي، وهذا ما على (Bausst Bruce) وبروست رآست، (Michel Doyel) عبرت عنه كتابات مايكل دويل المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني.¹

2-التعاون و دور المؤسسات : على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي يؤكد الليبراليون على انه بإمكان الدولة تقوية رابط التعاون فيما بينها.

ويكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والاندماج وتقليص حدة التهديدات والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع وهذا ما عبرت عنه كتابات كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي.²

المطلب الثاني: المفهوم الحديث والموسع للأمن.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت متغيرات أمنيّة جديدة، أصبح من خلالها مفهوم الأمن مفهوم ذو طبيعة معقدة، ففي الثمانينات أعيد النظر في مفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم جديدة، مثل الأمن الإنساني، الأمن الشامل (Richard) وهذا ناتج لظهور نوع جديد التهديدات والتي غيرت مفهوم الأمن، مثلما قال ريتشارد أولمان حيث توسع مفهوم الأمن ليشمل مخاطر غير عسكريه، لكنها كالتهديد العسكري تهدد أمن، (Ullman) الدولة.³ تأكد المقاربات الحديثة للأمن بان ما يهدد العالم اليوم لا يمكن مواجهته بالوسيلة العسكرية، حيث تم تبني نظرة شموليه للأمن. وتعد مدرسه كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدة إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها من كتابات المنظر باري بوزان" الناس، الدولة الخوف، إشكاليه الأمن القومي في العلاقات الدولية" الصادر عام

¹ - تبارني وهيبية، المرجع السابق الذكر، ص 32.

² - جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 192

³ Charlez philippe ،David،Jacques. Roche،Théories de la securite، paris : Montchrestion 2002،p 116.

1991 م، ويعد باري بوزان وويفر من أكبر المساهمين في مراجعته مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات الواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل واعتبارها الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية.

يميز باري بوزان بين 5 أبعاد للأمن وهي:

1-الأمن العسكري : يخص الجوانب العسكرية (التهديد العسكري بالاعتداء والتصدي له أيضا يكون عسكريا.

2 -الأمن السياسي : ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدولة (الهيكل التنظيمي للدولة من مؤسسات وغيرها.

3-الأمن الاقتصادي : يتعلق بالجانب الاقتصادي من موارد و أسواق التي تحقق مستوى مقبول من الرفاه للإفراد وتمثل القوة الأساسية للدولة.

4-الأمن الاجتماعي : يتعلق بقدرة المجتمعات علي المحافظة على خصوصياتها في اللغة، الدين، الثقافة، الهوية العادات والتقاليدالخ.

5-الأمن البيئي : ويأخذ بالمحافظة على المحيط الحيوي الذي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.¹ وهذه هي ذات الأبعاد التي اعتمدها بطرس بطرس غالي أمين عام سابق للأمم المتحدة بقوله بأن الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري ولا يمس سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.²

وهذه الأبعاد لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فالإخلال بعنصر منها قد يهدد الأمن. كما أكدت المقاربة النقدية أيضا والتي اكتسبت أهمية كبرى لتركيزها على الأمن والأمن الإنساني بدرجة كبيرة والتي انطلقت

¹ - (بمينة، عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص 27.

² - بطرس بطرس غالي، الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، 1995، ص 81

من نقد الدراسات الواقعية التي ركزت على الجانب العسكري (البعد العسكري) وأهملت الجوانب الأخرى، النظرية النقدية ترى أن هنالك تهديدات جديدة للأمن لا يمكن للبعد العسكري أن يتحكم فيها وهي تهديدات عابرة للحدود وتهدد الأمن الإنساني كالهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الأمراض والأوبئة العابرة للحدود، الفقر التغير المناخي... الخ.

كما تركز النظرية النقدية على الفرد باعتباره الوحدة الأساسية في التحليل فحسب النقيدين فالأمن الإنساني يرتبط بالفرد باعتباره الوحدة الأساسية لتحليل، حسب النقيدين الأمن الإنساني يرتبط بجميع الجوانب والأبعاد المتعلقة بالأمن فلا يمكن فصلها عن بعضها البعض ولا يمكن التركيز على بعد من الأبعاد فهي تتميز بالديناميكية والترابط فيما بينها لتحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية التي استهدفت برج مركز التجارة وزاره الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، أكدت هذه الأحداث على ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن وأكدت أيضا على أن مفهوم الأمن الواقعي سيظل الحاكم و المسيطر على العلاقات الدولية والأنسب لتفسير الظواهر الأمنية، على الرغم من التطورات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بالتركيز على مفهوم موسع للأمن يتجاوز المفهوم الضيق المنحصر في البعد العسكري، لكن الحديث عن توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى سيظل في السياق النظري والأكاديمي، هذا لأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أكدت على المقولات التي يقدمها أنصار المنظور الواقعي للأمن و أكدت على المسلمات الواقعية.

كما أعادت أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية نظريه "صدام الحضارات" لصامويل هنتغتون" حيث اعتبرها الكثيرون بداية حقيقية لصدام الحضاري.

بعد الحرب الباردة جاء صامويل هنتغتون بنظريته " صدام الحضارات" حيث يقول " القضاء على الشيوعية ليس بداية المشاكل العالمية، وأن الإسلام هو العدو رقم واحد الذي يمثل الخطر الحقيقي على الحضارة الغربية.¹ وتتلخص هذه النظرية في أن الصراع لا ينزل لأسباب سياسية أو اقتصادية وإنما لأسباب ثقافية بين مختلف الثقافات المختلفة وصنفت الحضارة الإسلامية في طليعة الحضارات التي تمثل الخطر الذي يجب مواجهته ليس بالحوار وإنما بالصدام.

ومن هنا نرى أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعادة النظر في مفهوم الأمن وفي تعريف العديد من المفاهيم المتعلقة به وأرجعت البعد العسكري ومبدأ القوة هو الأساس لكل دولة في مواجهه مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تشمل الإرهاب العابر للحدود ومنظمات الجريمة المنظمة وحركات التمرد وظاهرة الهجرة غير الشرعية...

¹ - نظرية 'صدام الحضارات) والسياسة الأمريكية شوهد يوم 01 / 02 / 2019

ملخص الفصل:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة في العلاقات الدولية، رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين والمنظرين لم يتفقوا على تعريف جامع شامل له إلى يومنا هذا، كما أنه من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بالرغم من ذلك يمكن قياسه انطلاقاً من أبعاده ومستوياته ومؤشراته المختلفة، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثراً بالبيئة الأمنية الدولي وواكب هذا التطور في الدراسات الأمنية بروز العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن والإمام بمختلف أبعاد الظواهر الأمنية ودراستها دراسة علمية دقيقة.

أما فيما يخص مصطلح الأمن القومي فقد حولنا إعطاء تعريف جامع حيث يقصد به على المستوى الداخلي الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجارة المخدرات وحتى التدخل العسكري.

وما يتعلق بالتهديد الأمني كمصطلح فوجدنا أنه يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد.

أما حسب المقاربات النظرية فإن مفهوم الأمن ارتبط بداية بالتهديد والأطماع الخارجية، أي أنه ارتبط بالقوة العسكرية المتعلقة أساساً بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وهذا ما تناولته كل من النظريات الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية).

إلا أنه وبعد بداية الحرب الباردة تأثر مفهوم الأمن القومي بالتحولات التي ميزت العلاقات الدولية، فلم يعد مفهوم الأمن بسيطاً كما كان، بل أصبح مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد والمستويات، وقد رافق هذا التطور على المستوى المفاهيمي تطوراً حدث على المستوى النظري بحيث أصبحت الحاجة ضرورية لأطر نظرية قادرة على استيعاب الأحداث التي تقع وتقديم تفسيراً لها فالفرد هو جوهر عملية الأمن أي أمن الفرد (الأمن الإنساني) يؤدي بالضرورة إلى أمن الدولة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القومي الجزائري: الدائرتان المغاربية والإفريقية

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغاربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري وموقع وتقل الجزائر فيها.

المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسية والأمنية بين الجزائر والصحراء، الساحل، إفريقيا و جنوب الصحراء.

المطلب الثالث: مسار تطوّر علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية

المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري مغاربية المنشأ والمصدر

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية على الأمن الجزائري المترتبة عن النزاع المغربي -الصحراوي

المطلب الثاني: التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى

المطلب الثالث: التهديدات المغاربية ذات البعد الإنساني.

الفصل الثاني: الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القومي الجزائري: الدائرتان المغاربية والإفريقية

تعدّ الجزائر قلب دول المغرب العربيّ وحلقة الوصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته تمثّل شبه زاوية متوغّلة بعمق في القارة الإفريقية عبر صحرائها، فكانت بمثابة نقطة تماسّ جيو حضاريّة بين الحضارات الإفريقيّة جنوب الصحراء والحضارات المتوسطية في الشمال. وكان ممّا أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرية إلى أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاء بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) في اتجاه الشرق والجنوب، وبين الشمال (أوروبا) في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا. هذا، وكان لموقع الجزائر السابق دوراً في زيادة حساسية أمنها للتهديدات ذات الطبيعة عبر-الوطنية التي زادت حدّتها في ظلّ التعلّقات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية منذ نهاية عقد الثمانينيات.

انطلاقاً ممّا سبق، يسعى هذا الفصل إلى تحديد الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القوميّ الجزائري، أي تلك التي يوجد بينهما وبين الأمن الجزائري اعتماداً أمنيّ متبادلاً نتيجة وجود رابطٍ جغرافيّ بريّ مباشر بينهما (وهي بالأساس الدائرتان المغاربية والإفريقية) ومكانتها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية. كما يسعى هذا الفصل إلى تعريف وحصر مهدّات الأمن الجزائريّ الآتية من هذه الدوائر سواء كانت تقليديّةً أو جديدةً، وسواء كان تأثيرها على أمن الدولة الجزائريّة أو المرجعيات الأمنيّة الجزائريّة الأخرى، لنصل في الأخير إلى تحديد الاستراتيجيّة الأمنيّة الجزائريّة لمواجهة تلك التهديدات.

المبحث الأوّل: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغاربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية

إنّ أمن الجزائر والمغرب العربي والإقليم الساحلي-الصحراوي لا تتفكّ عن بعضها البعض. وتدلّ تحرّكات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على

أمنها، لذا نجدها قد كُتفت من اهتمامها بالدائرتين السابقتين سيما منذ عقد التسعينيات عندما أصبح الاهتمام الجزائري بالدائرتين المغاربية والإفريقية يستند في الواقع إلى مجموعة من التهديدات الآتية منهما. ويجب أن نؤكد في بداية الأمر على أنّ الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية، الإفريقية والمتوسطة للأمن القومي الجزائري ممكن نظرياً فقط، أمّا في الواقع فهو شبه مستحيل نظراً للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والعُرى المباشرة التي تربطه بالإقليم المغاربي، بالشرق الأوسط شرقاً،¹ بالمتوسط شمالاً وبإفريقيا جنوباً. وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل دائم بين دوائر الأمن القومي الجزائري، ولو بدرجات متفاوتة، زاد من جسامته التحديّ الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري وموقع وثقل الجزائر فيها:

لا يتكوّن المتوسط من البحار والأرخبيلات فقط، إنه يضمّ أيضاً خمس شبه جزر، أربعة في الشمال وهي شبه الجزر الأيبيرية، الإيطالية، البلقانية والأناضولية؛ وواحدة على الشاطئ الجنوبي هي شبه الجزيرة المغاربية.² وتلحق الأخيرة بشبه جزر المتوسط لأنها مماثلة لها في جميع خصائصها الطبوغرافية: شاسعة في مساحتها، هضابها عليا، وتتخلّلها سلاسل جبلية في وسطها تفصلها عن الصحراء الكبرى، كما تلتقي معها في خصائصها المناخية سواء كُنّا في الساحل (رطب ودافئ شتاءً وحارّ وجافّ صيفاً) أو كُنّا في المرتفعات (باردة جداً ومثلجة شتاءً وشديدة الحرّ صيفاً) لمدّة طويلة، كان الفضاء المغاربي مرادفاً للدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنّه وُسّع

¹ - وفق باري بوزان وأول ويفر، يعتبر المركب الأمني الإقليمي المغاربي مركبا أمنيا فرعيا ضمن المركب الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي يضم بالإضافة إلى المركب المغاربي المركبين الشرقي والخليجي. أنظر:

Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193 and pp.213-215.

² Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, Toute la Géographie du monde, Paris, Fayard, 2007, p.95

من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غرباً إلى الحدود الليبية مع مصر شرقاً (موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا) (أنظر الملحق رقم 01). تترجع دول المغرب العربي مجتمعة على مساحة (6 كلم 2)، لكن هذا لا ينفي وجود فوارق كبيرة في المساحة بينها. تتكوّن جلّ 040 أكثر من ستة (06) ملايين كيلومتر مربع (706 يابسة المغرب العربي من الصحراء التي تشكّل جزءاً من أكبر صحراء في العالم، إذ تغطّي الكثبان الرملية، الجبال الصخرية-البركانية ومسطحات الحصى والحجارة كلّ إقليم الصحراء الغربية؛ أغلبية أقاليم موريتانيا، الجزائر وليبيا؛ بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس والمغرب الأقصى. والصحراء المغاربية متصلة شرقاً بالصحراء المصرية والسودانية، وجنوباً وغرباً بالمناطق شبه الجافة في الساحل (التشاد، النيجر، مالي والسنغال). أمّا ساحل المغرب العربي فيمتدّ على طول 7200 كلم، حوالي 5000 كلم منها على الحافة الجنوبية للبحر المتوسط (من أغادير بالمغرب الأقصى إلى توبروق بليبيا)، و 2200 كلم طول الضفة المغاربية على المحيط الأطلسي (من طنجة إلى نهر السنغال).

وكما يشكّل المغرب العربي وحدةً جغرافيةً متناسقةً تضارسيها ومناخها، يشكّل جيوسياسياً كذلك فضاءً سوسيو- ثقافياً متجانساً لا تتخلّله أية حدودٍ أو حواجز حضارية لغويةٍ أو دينيةٍ (أنظر الملحقين رقم 02 و 03). فكّل شعوبه تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية لغتها هي العربية¹، ودينها هو الإسلام، كما شهدت تقريباً التعاقب الحضاري نفسه منذ غزو الفينيقيين إلى غاية خروج العثمانيين²، ممّا أدّى إلى تشابه كبير في أنماط معيشة السكان السياسية، الاقتصادية والثقافية.

¹- مع وجود بعض الأقليات اللغوية مثل البربرية في بلاد القبائل الجزائرية، "التماشق" وهي لغة البدو الطوارق، و"الحسانية" لغة

قبائل المور في موريتانية، بالإضافة إلى بعض اللهجات الإفريقية في أقصى جنوب موريتانية ك" الولوف"، "سونانكي" و"البامبارا".

² - باستثناء المغرب الذي لم يخضع للحكم العثماني.

وبالنظر إلى بعده السوسيو-ثقافي العربي-الإسلامي، يرتبط المغرب العربي جيوسياسيا بكل من العالمين العربي والإسلامي ارتباطاً لا تفكك له، فضلاً عن انتمائه الإفريقي الذي نشأ عن انتمائه الجغرافي للقارة السمراء وجواره المباشر للحضارات الإفريقية جنوباً. أما بخصوص الفواعل الجيوسياسية الأمنية المؤثرة على ديناميكياته الأمنية حالياً فجميعها دولتية باستثناء التنظيم الإرهابي المسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

وبحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي بـ"المغرب الأوسط"¹، وقد ساهمت المساحة الشاسعة (39.42 % من مساحة المغرب العربي الكلية، 19 مرة مساحة تونس، و 05 مرات مساحة المغرب الأقصى) وطول حدودها البرية (6343 كلم)² في ربطها بكل الدول المغاربية (حدود برية) شرقاً، غرباً وجنوباً، كما أن امتداد ساحلها (1200 كلم) على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط بعد ليبيا جعل منها بوابةً شماليةً لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط. هذا، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي وأغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية إحتياطيات الغاز، البترول، الحديد اليورانيوم والذهب، وأفضله من الناحية الجمالية الهقار والطاسيلي.

المرتبة الأولى على المستوى المغاربي (128 مليار (PIB) على الصعيد الاقتصادي، يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام ويفرق شاسع عن أقرب الاقتصاديات له (المغرب الأقصى 90.780 مليار دولار سنة 2009). وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالمياً كأكبر مصدر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدر للبترول) وثقلها السكاني (35 مليون نسمة) في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربياً وفي

¹ Paul Balta, Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, Alger, Laphomic, 1990, p.81.

² - تتوزع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، المغرب 1559 كلم، الجمهورية العربية الصحراوية 42 كلم، موريتانيا 463

كلم، مالي 1376 كلم والنيجر 95 كلم.

شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي، فالجزائر كما يصفها أحد الكتاب تملك كل شيء "السكان، الفضاء والطاقة".¹

وقد أثرت المقومات السابقة على الأمن والعقيدة الأمنية الجزائريين. فمن جهة، أثر النقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة نقاط استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفًا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتطورات. وقد أدرك صنّاع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أنّ "المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر (أنظر الملحق رقم 01)، وأنه لا يمكن أن يحصل أيّ تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"² ومن جهة أخرى، كان للمعطيات السابقة (الجغرافية، الاقتصادية) أثر بالغ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصّة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أنّ "مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي".³ ويحقّقان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائمًا إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي.

لكنّ الزعامة الجزائرية للمغرب العربي وموقعها من العقيدة الأمنية ليست وليدة للعوامل الجغرافية والاقتصادية فقط، لأنّ التاريخ أيضًا وُظّف في بناء التصوّر القيادي للجزائر. تاريخيًا، يعتبر البعد المغاربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه "تقليدًا سياسيًا" عريقًا أسبق حتّى من ثورة نوفمبر 1954. فمنذ عشرينيات القرن السابق، وبالضبط في مارس من سنة 1926، أسّس حزب "نجم شمال إفريقيا" كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغاربية مجتمعة ضدّ الوجود

¹ Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit. p.105.

² - نقلًا عن: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية،

2005، ص 43.

³ - المرجع السابق، ص 41

الفرنسي. وإن كان النجم قد ضمّ في بداياته مناضلين من الأقطار المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه مع مرور الوقت، ومنذ سنة 1927 تحديداً، بدأ الأعضاء المغاربة والتونسيون ينسحبون منه مفضّلين الانضمام إلى منظّماتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية. وحتى بعد أن أصبح نجم شمال إفريقيا حزباً جزائرياً خالصاً لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأنّ الشعوب المغاربية تشكّل وحدةً واحدةً جغرافياً، لغوياً ودينياً، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدفي الدفاع عن مصالح ومطامح عمّال شمال إفريقيا في فرنسا كهدفٍ قريب؛ وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدفٍ بعيد.

ظلّ الاهتمام الثوري بقضايا المغرب العربي راسخاً في عقيدة مختلف الأحزاب الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال إفريقيا بعد حلّه سنة 1929 ، ونقصد بهذه الأحزاب "نجم شمال إفريقيا المجيد" سنة 1933 ، "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" سنة 1935 "حزب الشعب" سنة 1937 ، "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946 ، وصولاً في الأخير إلى "جبهة التحرير الوطني" التي أعلنت في بيان 01 نوفمبر 1954 أنّ ممّا تهدف إليه عبر العمل الثوري "استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشياً مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا".¹ وقد ظلّ البعد المغاربي حاضراً في مختلف البيانات والمواثيق الرسمية التي أصدرتها الجبهة بدءاً بميثاق الصومام وصولاً إلى ميثاق طرابلس 1962 الذي نصّ على أنّ الجزائر ستعمل من أجل "مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي أفريقيا"². ودستور 1976 الذي نصّ في المادة 87 على أنّ "وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية،

¹ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 11

² - المرجع السابق، ص 189

تجسّد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية¹ وهو ما تمّ التأكيد عليه كذلك في ديباجة دستور 1989.² وانعكست المبادئ السابقة على السلوك السياسي الجزائري سواء في فترة الثورة أو بعد الاستقلال. فمنذ أوّل مشاركة جزائرية من طرف وفد عن "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في "مؤتمر المغرب" بالقاهرة ، أو بعد الاستقلال، أين شاركت (الجزائر عن أيّ مبادرة مغاربية متعدّدة الأطراف، سواء إبّان الثورة (مؤتمر طنجة في أبريل 1958 الجزائر مع الدول المغاربية في إنشاء "المجلس الاستشاري المغاربي الدائم" سنة 1964 ، و"اتحاد المغرب العربي" سنة 1989 كما لا يمكن إهمال الدور الخاصّ للرئيس هواري بومدين في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعم المغرب العربي منذ سنة 1965 ، فقد أثرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والأيدولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية إقليمياً ودولياً. فمنذ بداية حكم بومدين، بدت نية الجزائر واضحةً للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤثّر عليه "الرواج"³ الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكمه والذي استطاع أن يحافظ عليه "بفعل استمراره في أداء سياسة تماسكٍ أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتنميته القيم التقليدية وأخرى جديدةً وجَدت فئات اجتماعية عديدةً نفسها فيها باعتبارها تعبيراً بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرة المجتمع وطموحاته [...]".⁴ هذا، وكان للسند الدستوري دوراً في تقوية تأثير الرئيس على العقيدة الأمنية، فقد منح دستوراً 1964 و1976 سلطاتٍ واسعةً لرئيس الجمهورية، والتي من بينها "تقرير السياسة العامّة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي... وقيادتها

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 87، ص 35.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، ص 03.

³ - محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 151.

⁴ - المرجع السابق، ص

وتنفيذها"¹. والتي كانت سبباً في تثبيت البصمة البومدينية على عقيدة الجزائر الأمنية وسياستها الخارجية.

لقد كوّن التفاعل بين العوامل السابقة (جغرافيا، اقتصاد، تاريخ وشخصية الرئيس) عقيدة أمنية جزائرية من مبادئها القناعة بالوضع القيادي الجزائري مغاربيًا وإدراك بأنّ الجزائر معنية بكلّ تفاعلات المغرب العربي، وهو الإدراك الذي امتدّ في الواقع ليشمل القارة الإفريقية أيضًا.

المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسية والأمنية بين الجزائر والصحراء، الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء

يبدأ تحديد الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري انطلاقًا من الصحراء التي تمثل عمق الجزائر الاستراتيجي والحدود الجنوبية للجزائر المتصلة مباشرةً بالساحل الإفريقي. والساحل، هو ذلك الجزء من القارة الإفريقية الذي يشكّل منطقة عبور بريّ من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتدّ على شكل حزام على مسافة 3862 كلم من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، أي من داكار إلى جيبوتي مرورًا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان.² مغطيًا مساحة 3.053.200 كلم² (أنظر الملحق رقم 04). وكثيرًا ما يتمّ توسيع الحزام الساحلي ليشمل أيضًا بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، الصومال، إثيوبيا وإريتريا وحتى نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البنين والتوغو التي يحدّها الساحل من ناحية الشمال³. ويتّصل الساحل من ناحية الجنوب الغربي بدول إفريقيا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي (غينيا، سيراليون، ليبيريا، كوت ديفوار، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، ومن ناحية الجنوب الشرقي تحدّه جمهورية

¹ - طالع المادة 111 من دستور 1976

² Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit, pp.264-265.

³ Ibid, p.266

إفريقيا الوسطى، إقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا وتانزانيا). أمّا من ناحية الشرق فيتّصل بدول القرن الإفريقي (إريتريا، أثيوبيا، الصومال وكينيا).

يتّضح من التحديد الجغرافي السابق أنّ منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقنتال الإفريقية (الطوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدمات الإثنية والقبلية في التشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الليبي التشادي حول شريط 4 وغيرها) وهو ما يؤثر سلبيًا على أمنها وبالتالي (Bakasi) أوزو، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكازي على أمن الجزائر. فمن مقارنة جيوسياسية، لا تقتصر منطقة أمن الجزائر على الدول المجاورة لها فحسب، بل تتوسّع أبعد من ذلك لتضمّ أيضًا الدول المحاذية للدول المجاورة لها.

من هذا المنطلق، تصبح أيّ اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لحيوان الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية 5، ويتأكد هذا التحليل إذا عرفنا أنّ سمة القارة الإفريقية هي سرعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحوّل من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليًا في معظم الدول الساحلية-الصحراوية والإفريقية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها. ويؤكد التأثير الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البيئية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي والنيجر إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من إريتريا سابقا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كلّ المنطقة) صحّة الطرح السابق، إذ أصبحت منطقة الصحراء الكبرى والساحل ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عمومًا، سوقًا للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون (3000 حالة إصابة بالطاعون

سنويا.¹ والإيدز (24.8 مليون مصاب بالإيدز في إفريقيا)². وفق ما توّجده تقارير (في إفريقيا وفق تقرير منظمة الصحة العالمية ل 2010 منظمة الصحة العالمية).

ويرى بوزان وويفر أنّ السبب المركزي للمشكلات الأمنية السابقة هو فشل وهشاشة دول "ما بعد-الاستعمار" (الدول الإفريقية الجديدة) على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لذا فهما يرفضان التحاليل التي تنسب ما تعانيه القارة الإفريقية من مشكلات إلى التخلف الاقتصادي³. لكنهما يؤكّدان في الوقت ذاته أنّهما لا يفصلان بين القطاعين السياسي والاقتصادي، لأنّ الفشل والضعف السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية مترابطان بشدّة⁴. سياسيا، نجم الفشل السياسي الذي تعانيه دول الساحل والصحراء (والإفريقية عموماً) عن الضعف الشديد في التماسك السوسيو-سياسي بين المجتمع والدولة، وهو ضعفٌ وليد عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجيا للمجتمعات المحليّة في التقسيمات الحدوديّة التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار. ويلتمس المشكل السابق في معاناة دول إفريقيا جنوب الصحراء داخلياً من بطء كبير في حركات الاندماج المجتمعي نجم عن التفكك الاتني

¹ - بشير مصيطفي، "قارة حاضرة. وهموم منسية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، 29 / 07 / 2010 العدد 3009

² - البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007، واشنطن، 2007، ص 28.

³ - هذه المقاربة تتبناها بالأساس المؤسسات الدولية التي تدعي أن غياب الأمن سببه التخلف الاقتصادي وأن الأمن في إفريقيا مرتبط بتمتية ورفاهية الشعوب. فبالنسبة للمنظمات الدولية المختصة في مسائل التنمية مثل البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة فإن الأمن والدفاع أصبحا ركيزتا الاستقرار، وهما أساسيان للتنمية والنمو الاقتصاديين. أنظر:

Axel Augé, «Les réformes du secteur de la sécurité et de la défense en Afrique Sub-saharienne: vers une institutionnalisation de la gouvernance du secteur sécuritaire», Afrique Contemporaine, n°220, 2006/04, p.50.

⁴ - Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.220.

والقبلي (أكثر من 1500 إثنية في إفريقيا جنوب الصحراء)¹. وغياب ثقافة سياسية وطنية تذوب فيها مختلف أشكال الانتماء الأخرى (الإثنية، العرقية، القبلية، العائلية)، وهو ما أتاح الفرصة للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية وللانقلابات العسكرية وصعب من مهمة تأسيس أنظمة ديمقراطية في كثير من دول الساحل². إن هذه العوامل تؤدي إلى العديد من الأزمات التي تهدد الدول الإفريقية بالتفتت، وهذا ما حدث في دارفور وفي جنوب السودان التي شهدت أزمة إنسانية حادة أدت إلى العديد من المواجهات بين القوى الحكومية السودانية والمتمردين (حركة تحرير السودان والحركة من أجل العدالة والمساواة) ناهيك عن أنها تشكل بيئة خصبة لنشأة الإرهاب وتغذية التطرف المسلح.

أما اقتصاديًا، ففضلا عن مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط معظم اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) والمؤسسات المالية الدولية⁷، تعاني دول الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري من فشل مزمن في تحقيق العدالة التوزيعية مما ينتج حالات من الإحباط لدى فئات معينة من المجتمع تنشأ عنها حركات للنزوح أو التمرد والعنف السياسي (مثل مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم). وكما أشرنا سابقًا، فإن هذا الفشل الاقتصادي مرتبط بالانقسام الإثني الذي كان من نتائجه زيادة تبديد المال العام، إحباط الاستثمارات، تقليص النمو، نمو الاقتصاد الموازي وكبح كل محاولات التنمية³. ويزداد الفشل الاقتصادي للدول الإفريقية حدة نتيجة العجز عن مواجهة

¹Thomas Bossuroy, « Déterminants de l'identification ethnique en Afrique de l'Ouest », Afrique contemporaine, n°220, 2006/4, p.119

² - للمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، طالع تقارير البنك العالمي سيما التقرير المشار إليه في الصفحة السابقة تقرير

³ Thomas Bossuroy, op.cit, p.119

الحاجات الاقتصادية الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الانسانية لتدفق اللاجئين، ويتعقد هذا العجز أكثر بفعل الكوارث البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة المنقضية، هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع، إذ أن أكثر من 80 % من سكان النشاد وأكثر من 60 % من سكان مالي والنيجر يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم،¹ وهو ما يولد تدفقات للهجرة السرية وإحباطاً اجتماعياً يدفع إلى الإجرام والعنف.

ونؤكد أيضاً أن غياب آليات فعالة للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلها في دول الساحل ودول إفريقيا جنوب الصحراء عمومًا بسبب انتشار الفساد السياسي، ضعف الأداء المؤسسي، وضعف نظام العدالة الجنائية وفساده أدى إلى جعل تدخل أطراف أجنبية ثالثة أمرًا ضروريًا لتسوية الكثير من الأزمات الداخلية (مثل الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر والتجمع في حالة موريتانيا)،² كما أعطى زريعةً لتدخل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية (ECOWAS) الاقتصادي لدول غرب إفريقيا المهتمّة بهذه المنطقة لسببين: الأول أممي نظرًا لما تعانيه من تفشي لظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود؛ والثاني اقتصادي نظرًا لوجود مؤشرات إيجابية جدًا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية بمنطقة الساحل، وهذا ما أجاج التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا (وحتى الصين) حول هذا الفضاء الجيوسياسي.

إن الغرض من هذه الصورة التشخيصية المختصرة لخصائص الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري هو التأكيد على أن الأخير ليس بمنأى عما تعيشه وتفرزه الدائرة الإفريقية من مشكلات أمنية نظرًا أن جلّ هذه الأخيرة عابرة للحدود وفق ما تؤكد العديد من التقارير والأرقام. فمثلاً، وفيما يخص تهريب الأسلحة، تؤكد تقارير أن 80 % من الأسلحة والذخيرة الحية التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال الساحل، بما فيها الصحراء الجزائرية، تأتي من مناطق

¹ - مع العلم أن كل دول الساحل تصنف بين الدول الأقل نمواً في العالم، ودولة النيجر هي آخرها على الإطلاق.

² ECOWAS : Economic Community of West African States

النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا ووسطها¹. كما تفيد تقارير مستسقة من وزارة الصحة الجزائرية أنّ العديد من الأمراض المعدية تأتي إلى الجزائر من إفريقيا، إذ تنتقل عبر المهاجرين السريين القادمين من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية والحاملين للعديد من الأمراض المعدية والخطيرة من بينها السيدا التي تعرف رواجًا كبيرًا بين سكّان المدن الجزائرية الجنوبية خاصّةً تمناست². كما تؤكد التقارير نفسها أنّ 90% من حالات الملاريا (حمى المستنقعات) في السنوات الأخيرة سُجّلت على مستوى ولايتي أدرار وتمناست ومصدر العدوى بنسبة 95% هو مالي والنيجر،³ إذًا في وقتنا الحالي، لم يعد البعد الجغرافي عن مناطق الصراعات المسلّحة أو بؤر عدم استقرار في إفريقيا جنوب الصحراء يضمن الحماية المطلوبة للأمن الجزائري، وبالتالي لا يمكن دراسة الوضع الأمني في الجزائر والمغرب العربي عمومًا بمعزل عن الدائرة الإفريقية، إذ تؤثر حالات عدم الأمن والاستقرار والأخطار السائدة في دول الساحل المحاطة بحزام من الأزمات جنوبيًا وشرقًا على الوضع الأمني لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الجزائر، وتتأزم هذه الوضعية أكثر إذا عرفنا أنّ أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقرّ باحتمالات فشل عددٍ من دول السّاحل مستقبلاً بحكم هشاشة اندماجها الاجتماعي، عجزها الاقتصادي وضعف بنائها السياسي، وهذا ما سينعكس سلبيًا على الأمن الإقليمي في منطقة الصحراء الكبرى وبالتالي على الأمن الجزائري.

وقد أدرك صنّاع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، لذا نجد أنّ مكانة الدائرة الإفريقية ما فتئت تتعزّز ضمن الشواغل والسياسة الأمنيتين للجزائر، وإن قام الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وأيديولوجية في السابق (الانتماء إلى العالم الثالث، مساندة حركات التحرّر في إفريقيا) فإنّ

¹ - نبيل بويبة، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

² - الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6109، 2010 ص 03/09/06

³ - المرجع السابق.

الاهتمام بها حالياً، ومنذ العشرية السابقة، فرضته اعتبارات استراتيجية-أمنية متعلقة أساساً بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها، ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني-العسكري العملياتي للجزائر المكرس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش) بمختلف مسائل الأمن في منطقة الساحل (والقارة الإفريقية عموماً) طالع الملحق رقم 07 هذا الحضور للبعد الإفريقي ضمن دوائر الأمن القومي الجزائري ما هو إلا امتداداً لمبادئ الثورة التحريرية التي طبع رصيدها الرمزي المنطلقات القيمة والمعارية لعقيدة الجزائر الأمنية وسلوكها الأمني والدبلوماسي، وهو ما يُلتَمَس من التثمين الجزائري لمبادئ الأمن والسلم وحقوق الشعوب في تقرير المصير الحاضرة في التصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني كميثاق طرابلس المؤسس للدولة الجزائرية المستقلة والذي نصّ على "دعم حركات التحرر باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلاً في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب إفريقيا وشرق إفريقيا"¹ والذي نصّ كذلك على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في أفريقيا،² غداة الاستقلال، وبفعل المكانة التي وجدت الجزائر نفسها عليها كقائدة لحركات التحرر الأفريقية،³ ونظراً لموقعها الجغرافي المهم وثقلها الاقتصادي وحتّى العسكري الذي ما فتئ يتصاعد في القارة الإفريقية، وبعد إقرارها ببعدها الإفريقي في دستوري 1976 و 1989،⁴ عملت الجزائر على تكريس المبادئ التي ورثتها عن الثورة وساهمت في بناء الأمن الإفريقي بصورة واضحة وهذا ما يلتبس من نشاطها المكثف والفاعل على المستوى

¹ - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 190.

² - المرجع السابق، ص 189.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 41

⁴ - بالإضافة إلى ديباجة دستور 1989، ص 04 - 92 من الميثاق الوطني لسنة 1976، ص ص 35، 88، راجع المواد 86.

الإفريقي لدرجة أنّ بعض الدبلوماسيين في إفريقيا وكذلك بعض الصحفيين والمتقنين هناك نعتوها بـ "دولة إمبريالية من نوع خاص"¹ نظرا للدور الذي كانت تريد أن تؤديه كحلقة وصل بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب.²

ويؤكد السلوك السياسي والأمني للجزائر المستقلة تركيزها على الدائرة الإفريقية، فالجزائر تنتمي لكلّ البناءات العضوية الجهوية متعدّدة الأطراف في إفريقيا (منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا والاتحاد الإفريقي حاليًا)، كما قادت العديد من حالات الوساطة لتسوية بعض الخلافات والنزاعات في الدائرة الإفريقية خاصّة فيما يتعلّق بمشكلة الأزواد في مستهل التسعينيات وقضية (2006 و 2007) بالإضافة إلى دورها في حلّ النزاع الأثيوبي-الإريتري عام 2000، كما ساهمت الجزائر، الطوارق أعوام (1996) بصورةٍ جليّةٍ في إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا وترأسته منذ البداية (سعيد جانيط ثم رمضان لعمامرة). ونجحت سنة 1999 في بناء تصوّر جهوي لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تبنّي الاتفاقية الإفريقية لمكافحة وإنشاء "نظام الإنذار المبكر" و"المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" الذي يوجد مقره بالجزائر، بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة مكافحة الإرهاب سنة (NEPAD) وفي لجنة مديريات الاستعلامات في إفريقيا. كما قامت الجزائر بإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا 2002 مع كلّ من نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهي حاليا تمثلها وتدافع عن مصالح الدول الأعضاء فيها في قمم مجموعة الثمانية خاصّة ما تعلّق بالسعي لمحو ديون الدول الإفريقية (G20) ومجموعة العشرين (G8).

¹ - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 150.

² - المرجع السابق.

المطلب الثالث: مسار تطوّر علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية

ترجع علاقة الجزائر بالعالم العربي في تاريخها إلى الفتح العربي-الإسلامي لشمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي، ومنذ ذلك الوقت، أصبح الانتماء الجزائري حضاريا للحضارة العربية الإسلامية. وقد نتج عن هذا الانتماء تأثر الجزائر بفكرة الأمة العربية وقوة الإسلام السياسيّ العابرة للحدود. ومعلوم أنّ هذين العاملين يؤثّران بصورة قويّة في الديناميكيات الأمنيّة في الفضاء الجيوسياسي الممتدّ من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال، إذ يؤدّيان دورًا حاسمًا في إضعاف هوية الدول المحليّة؛ يشرعان درجةً عاليةً وغير مسبوقّة من التداخل الأمني؛ يحدثان ميلًا لإقامة منظمّات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي)؛ ويلعبان دورًا أساسيا في تحديد أنماط الصراع في هذا الفضاء المركّزة على ثلاث دول غير عربيّة: إسرائيل، إيران وأثيوبيا.¹

بناءً على هذا، كان للعوامل الثقافيّة والعرقية دورٌ في تحديد الدائرة العربية للأمن القومي الجزائري، وكان هذا واضحًا في العقيدة الأمنيّة للجزائر وتعاملاتها مع القضايا العربية بعد الاستقلال التي كانت امتدادًا مباشرًا للعلاقات التي أنشأها مسؤولو الثورة مع مجموع الدول العربية خلال الثورة التحريرية². فقد حافظت الجزائر من منطلق تأثير القيم الإسلامية-العربية على عقيدتها الأمنيّة على موقف الحياد في كلّ ما تعلّق بالنزاعات العربية-عربية. وانطلاقًا من هذا الموقف، نجحت سنة 1969 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح، وبالتالي عملت على أن يتمّ الاعتراف بالأخيرة كدولة عضو في الجامعة العربيّة³. كما استطاعت الجزائر أن تتفادى تدخلًا مصريًا مسلحًا ضدّ الجماهيرية الليبية، خلال فترة حكم السادات (1970-1980) واستطاعت خلال

¹ - المرجع السابق.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 22

³ Salih Benkobb, L'Algérie dans tous ses états, Alger, Casbah éditions, 2009, p.29

سنة 1980 أن تحلّ المشكلة الحدودية التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه. كما أنّ التوتّر الدائم بين أو البيل (وهم من الزنوج) القاطنة بشمال النيجر ومالي.

العقيد القذافي وجاره المباشر الرئيس بورقيبة لم يتفاهم أبداً حتّى بعد الاعتداء الليبي على قفصة في جانفي 1980¹ ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى الحرص الجزائري على تفادي الصراعات بين الدول المغاربية خوفاً من التدخّلات الأجنبية². كما أنّ ما قامت به الجامعة العربية لتوقيف الحرب الأهلية في لبنان تدين به للعلاقات القويّة التي طالما حافظت عليها الجزائر مع مختلف الطوائف اللبنانية³، وعلى العكس من هذا، اعتبرت العقيدة الأمنية الجزائرية، بحكم الانتماء الحضاري، استهداف أمن العالم العربي استهدافاً لأمنها وأنّ أعداءه هم كذلك أعداؤها. وكان لنشأة القضية الفلسطينية واستقطابها للعمل العربي المشترك خاصّةً في جانبه العسكري في إطار "الأمن القومي العربي" دورٌ في هذا السياق، لذا نجد الجزائر قد شاركت في الحرب العربية-الإسرائيلية سنة 1973 بمشاركةٍ فعليّةٍ لجيشها وبتقديمها مساعداتٍ ماليّةٍ وعسكريّةٍ، وحتّى إمدادات الوقود، لدول الجبهة وقطع إمدادات النفط عن الدول الحليفة لإسرائيل⁴، كما رفضت وترفض الجزائر كلّ تدخّل أجنبي في الأرض العربية والإسلامية، ومن هذا المنطلق رفضت التدخّل الأجنبي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ورفضت المشاركة في تلك الحرب عكس دول عربيّةٍ أخرى، ومازالت ترفض الاعتراف بإسرائيل من منطلق أنّها دولة محتلّةٌ لأراضي دولةٍ أخرى. بيد أنّها منذ تسعينيات القرن المنصرم بدأ يحدث التلاشي في الارتباط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية أو الأمن القومي العربي

¹ Mustapha Seimi, art.cit, p.07

² Salih Benkobbi, op.cit, p.29

³ Ibid, p.32

⁴ - هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي. دراسة في جانبه السياسي والعسكري"، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة

والتطلعات المستقبلية (ندوة)، باريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996، ص 57.

عمومًا نتيجة التفكك الذي بدأ يحدث في الأمن العربي والذي كانت أولى حلقاته الهزيمة العربية في حرب 1973 والتي كانت آخر عهد ب "المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي"،¹ وجاءت حرب الخليج الثانية (جانفي إلى فيفري 1991) لتقوّض مفهوم الأمن القومي العربي من جوهره، حين احتلّت دولة عربية دولة عربية أخرى (أوت 1990) وحين استدعت بعض الدول العربية قوّات مسلحة أجنبية لتسهم الإسهام الأكبر في تحرير الدولة المحتلة، وحين سمحت تلك الدول العربية للقوات الأجنبية بأن تغزو دولة عربية وتدمر قواتها المسلحة وبنيتها الاقتصادية والعلمية وتعرض وحدة أراضيها وسلامتها للتفتت والتجزئة.²

الحقيقة أنّ تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية كان أيضًا بفعل ما حدث من تلاشي في الاعتماد الأمني المتبادل الذي كان بين المشرق والمغرب العربيين. فمنذ حرب الخليج الثانية أصبح المركب الأمني الإقليمي المغاربي أقلّ ارتباطًا بالمسائل العربية، وأصبح أقرب إلى أن يكون مركبًا أمنيًا إقليميًا مستقلًا بتخوّفاته وشواغله الأمنية الخاصة³، وهو ما انعكس مباشرة على الدائرة العربية للأمن الجزائري. وبالرغم من الروابط الثقافية، الدينية واللغوية القوية بين الدائرتين الجيوسياسيتين العربية والمغربية للأمن القومي الجزائري، إلا أنّ الاعتماد الأمني المتبادل بينهما انخفض بشكل محسوس وبدأ يسير منذ حرب الخليج الثانية نحو تلاشي تدريجي إذا ما قورن بذلك الموجود بين المركبين الأميين الإقليميين الفرعيين في المركز (المشرق والخليج). وقد ساهم موقف الجزائر من حرب الخليج الثانية⁴، ودورها الثانوي في مسار السلام الإسرائيلي-العربي في تلاشي الارتباط بين أمنها القومي والدائرة العربية. كما تعرّز اضمحلال الرابط بين الدائرتين المغربية

¹ - المرجع السابق، ص 62.

² .Mustapha Sehim, art.cit, p.07

³ .Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.213

⁴ .Ibid

والعربية للأمن الجزائري بعد الانفصال الذي انجرّ عن "فك الارتباط" الذي أحدثه العقيد القذافي بين المشرق والمغرب العربيين بسبب "خيبة أمله من القضايا العربية" على حدّ تعبيره واتجاهه نحو تركيز سياسته الخارجية على القارة الإفريقية حتّى الشواغل الأمنية لدول المغرب العربي أصبحت مختلفةً عن تلك الموجودة في الشرق الأوسط. فداخليًا، تركّز الاهتمام الأمني على صعود حركات التمرد والعصيان الإسلامية التي مارست الإرهاب ضدّ مجتمعاتها الخاصة خاصّةً في الجزائر التي شهدت أزمةً داخليةً عصبيةً وقعت حوالي 100000 قتيل¹، وأدّت إلى عزلها إقليميًا وعربيًا بسبب عدم الاهتمام الذي كرّسه جميع العرب تقريبًا بما كانت تعانيه²، وفي تونس أين مورس قمعٌ كبيرٌ من قبل الدولة ضدّ الإسلاميين. أمّا إقليميًا، فإنّ التخوفات المغاربية المتقاسمة لم يعد مصدرها بؤر التوتر في الشرق الأوسط، بل أصبح مصدرها التهديد لاقتصاداتها وتبعيتها نحو أوروبا التي،³ (CEE) ما فتئت تشدّد منذ العقد الأوربي الفريد سنة 1986 الذي أسّس المجموعة الاقتصادية الأوربية حتمت السلبيات التي انجرت عن تأسيس هذه المجموعة تغييرًا عامًا لبنية علاقات الدول المغاربية التي اقتنعت بضرورة تطوير بنية علاقاتها الثنائية المضطربة وتوجيه اهتمامها المشترك نحو أوروبا، وهو ما عبّد الطريق سنة 1989 لتأسيس "اتحاد المغرب العربي". لقد جاء هذا الأخير ردا خاصا من الدول المغاربية على تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية، وكان هدفه هو مضاعفة التعاون الاقتصادي المغاربي البيني لتقوية الموقف التفاوضي لدول المغرب العربي في مقابل دول جنوب أوربّا الأربعة (البرتغال، اسبانيا، فرنسا وإيطاليا) قناعةً منها بأنّ أمنها الاقتصادي لا يمكن أن يتحقّق وهي مقسّمة

¹- مع وجود اختلافات كبيرة في الأرقام المعلنة،

Rachid Tlemçani, Elections et élites en Algérie. Paroles de candidats, Alger.Chihab Editions 2003, p.180.

².Salih Benkobbi, op.cit, p.34

³ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.214

¹، لكنّ اتحاد المغرب العربي برغم أهدافه الطموحة لم يزل التوتّرات السياسية عن العلاقات المغربية البينية، فلم يكن سوى "مصالحاً" ²، بين دول المغرب العربي ولم يتحوّل إلى منظّمة إقليمية قوية قادرة على تكوين نظام أمني إقليمي مغاربي كما في شمال المتوسط. ما يهّمنا هنا أنّ تأسيس الاتحاد كان مؤشراً قوياً لها على شبه انفصال حدث في العلاقة الأمنية بين المغرب العربي والشرق الأوسط وظهور النفوذ الأوربي في المغرب العربي. وإن كان تعثّر مسار السلام العربي-الإسرائيلي خلال التسعينيات قد أحيى مشاعر الارتباط الإسلامي بين المشرق والمغرب الغربيين، فإنّه لم يكن كافياً لتمتين الرابطة بين الدائرتين المغربية والعربية للأمن القومي الجزائري.

إن التشابه الوحيد بين المركّب الأمني الإقليمي التحتي المغاربي ومركّبات المركز، هو أنّ إسكات ديناميكيات النزاع بين دوله يتمّ بفعل الضغوطات الخارجية الممارسة من قبل القوى الكبرى، وهذا في حدّ ذاته دليلٌ على أنّ الاستراتيجيات الأمنية العربية لا تتجه نحو تصور مشتركٍ للأمن ومفهومٍ موحّدٍ للعدوّ بل نحو التعاون والارتباطات (الثنائية) مع القوى الغربية ³، ثم إنّ تسلّح الكثير من الدول العربية أصبحت تملّيه في كثيرٍ من الأحيان الريبة والشكوك وحتى الصراعات مع جيرانها العرب أكثر ممّا تملّيه تهديدات غير عربية، ما يعني أنّ الأمن القومي العربي لم يعد موجوداً بل ينبغي البحث عنه. ⁴

¹ Ibid.

² Abdennour Benantar, « Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », art.cit, p.107.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 65.

⁴ - للمزيد حول الأمن القومي العربي، تعريفه، تاريخه، سماته، تطوراته ومشكلاته، أنظر: هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ص

المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري مغاربية المنشأ والمصدر

ترسخ اهتمام الجزائر بالدائرة المغاربية لأنها القومي بفعل الاعتماد الأمني المتبادل بينها وبين محيطها المغاربي وتأثرها بما يأتي منه من تهديدات. ويطغى التهديد المغربي كتهديد وجودي صلب وكامن على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري والتي لا ترقى إلى مستواه سواء من حيث حجم التهديد الذي تحمله لمرجعيات أمن الجزائر أو من حيث حضورها ضمن شواغلها الأمنية، ونقصد بهذه التهديدات تلك ذات الطبيعة الجديدة والمتصلة بالأمن الجزائري اللين.

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية على الأمن الجزائري المترتبة عن النزاع المغربي-الصحراوي

يشكل الاحتلال المغربي للصحراء الغربية المشكل الأمني الإقليمي الأساسي ضمن المركب الأمني المغاربي¹، وبالتالي ضمن الدائرة المغاربية للأمن الجزائري. وتعتبر الصحراء الغربية بؤرة التوتر الساخنة الوحيدة في الإقليم المغاربي ولو بمستويات متفاوتة من العنف من فترة إلى أخرى كان أشدها بين سنتي 1976 و1978. ولحسن الحظ أن هذا التهديد على الجناح الغربي للجزائر لم يتحول إلى مواجهة مباشرة بينها وبين المغرب، كما لم يخرج عن النطاق الجغرافي الصحراوي، فلم ينتشر العنف لا في المغرب المعني مباشرة بهذا النزاع بسبب عدم لجوء المقاومة الصحراوية إلى تنفيذ عمليات مسلحة داخل الإقليم المغربي عدا المتنازع عليه²، ولا في الجزائر الموجودة في جواره المباشر.

ونشب النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 غداة الانسحاب الإسباني منها وتقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا مما أدى إلى توتر شديد في علاقات الدولتين بجارتيهما الجزائر

¹ .Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193

² .Karima Benabdallah-Gambier, « Les Etats-Unis et la question du Sahara Occidental », in : Abdenmour Benantar (ed) 2007, les Etats-Unis et le Maghreb : Regain d'intérêt ? Alger, C.R.E.A.D., p.141

وليبيا نتيجة رفض الأخيرتين للاحتلال ومساندتهما¹، في مقاومتها ضدّ المغرب ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية " البوليزاريو POLISARIO " ، بعد تحييد ليبيا وموريتانيا عن النزاع سنة 1979²، ومع لجوء المغرب إلى احتلال المناطق التي خرجت منها القوات الموريتانية، انحصر النزاع بين المغرب الأقصى وجبهة البوليزاريو المدعومة من طرف الجزائر) عسكريا، اقتصاديا ودبلوماسيا.

لكنّ المشكل بالنسبة للمغرب ليس في المقاومة التي يلقاها من طرف البوليزاريو، ولا في شرعية القضية الصحراوية التي تتأسس على اعتراف الأمم المتحدة بحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ 1963 ، وتكرير اعترافها هذا في كلّ مشاريع التسوية منذ ذلك الوقت³، بل هو الرفض الجزائري لإدماج الصحراء الغربية في الخريطة المغربية كما عبّر عنه الملك المغربي محمد السادس صراحة⁴، طبعًا، التنازع بين المغرب والجزائر هو وليد التناقض بين اقتراحيهما للتسوية، فبينما يرى

¹- أسست سنة 1973 من طرف المناضلين الصحراويين الغربيين وطالبت باستقلال الصحراء الغربية عن إسبانيا واستمرت في

مطالبها مع المغرب فيما بعد. و"البوليزاريو" مشتقة من أو "الجبهة " Front Populaire pour la Libération de la Saguia

"el-Hamra et du Rio de Oro" وهي اختصار لـ « POLISARIO اللغة الأجنبية الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد

الذهب".

² - نتيجة اتفاق السلام الموقع بينها وبين جبهة البوليزاريو في الجزائر سنة 1979، تنازلت موريتانيا عن الجزء الجنوبي (إقليم

تيريس الغربية) الذي كانت تحتله من إقليم الصحراء الغربية لصالح البوليزاريو. أمّا ليبيا، فنتيجة لدعمها للبوليزاريو، فقد قام المغرب

بتأييد المعارضين التشاديين لها وأزهم ضدها، وقاد هذا فيما بعد إلى تورط ليبيا في الحرب الأهلية التشادية التي انفجرت سنة

1980. أنظر:

Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193.

³ .Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara», Mediterranean Politics, Vol.10, No.02, July 2005, p.185.

⁴- خطاب ألقاه الملك المغربي محمد السادس بتاريخ 30 جويلية 2010 بمناسبة الذكرى الحادية عشر لاعتلائه عرش الملك في

المغرب. عن:

المغرب أنّ استعادة "الضاحية الجنوبية" أو "صحرائه" هي قضية وطنية لا تقبل "المساومة"¹، وأنّه متمسكٌ بالصحراء الغربية، وفي كلّ الحالات "سيواصل دفاعه عن سيادته، ووحدته الوطنية وسلامة إقليمه، مع الحرص على عدم التنازل عن أيّ شبر من صحرائه"²، تتطرق المقاربة الجزائرية من اعتبار القضية الصحراوية قضية "تصفية استعمار" وأنّ الحلّ العادل والدائم للنزاع المغربي-الصحراوي لن يحصل إلّا إذا مارس الصحراويون حقّهم في تقرير المصير، مثلما تنصّ عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حرّ ونزيه. ويعتبر تمسك الجزائر بهذا الحلّ "وفاءً منها لمبادئ الثورة التحريرية"³، التي قامت عليها هويتها وعقيدتها الأمنيّين، بالإضافة إلى اعتبارات التوازن الإقليمي المغربي.

لقد سارت الجهود الدولية التي تمّت بإشراف الأمم المتحدة بما يتوافق مع المطالب الصحراوية والطرح الجزائري لتسوية النزاع، خاصّة بعد أن صرّح الملك المغربي حسن الثاني سنة 1983 بأنّه لا يعارض إقامة استفتاء تقرير مصير الصحراء الغربية. في سنة 1988، وبموجب مفاوضات السلام التي تمّت بين المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، اتفق الطرفان على وقف إطلاق النار (ابتداءً من أوت 1988) بغرض تهيئة الظروف لإجراء استفتاء تقرير المصير. وبعد نوع من التأخّر، أقرّ مجلس الأمن الحلّ رقم 690 في 19 أفريل 1991 الذي وضع خطة مفصّلة لإقامة استفتاء حرّ ونزيه، والذي نصّ كذلك على تكليف⁴ لقيادة هذا الاستفتاء¹.

Yazid Alilat, «Sahara Occidental: Délire royal», Le Quotidien d'Oran (Quotidien Algérien), n°4761, 31/07/2010, p.03.

¹ - في الوقت الذي يدّعي فيه المغرب مغربية إقليم الصحراء الغربية وأن هذه القضية لا مساومة عليها، نجده قد تنازل عن ثلث

هذا الإقليم لصالح موريتانيا بموجب اتفاقيات مدريد 14 نوفمبر 1975 والتي عُقدت غداة الانسحاب الإسباني من الصحراء

الغربية، ووقعت بين كل من إسبانيا المغرب وموريتانيا في غياب الجزائر.

² Cité par : Yazid Alilat, art. cit, p.03.

³ Ibid.

⁴ MINURSO : la Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un Référendum au Sahara-Occidental.

(MINURSO) الأمم المتحدة بمهمة "مينورسو" جُذول الاستفتاء في بداية سنة 1992، لكتّه سرعان ما تعطلّ بعدما اصطدمت المينورسو بمشكلة إعداد القوائم الانتخابية التي أصرّ المغرب على أن تضمّ آلفاً من النازحين والمعمّرين المغاربة الذين يرجع تاريخ دخولهم إلى الصحراء الغربية إلى ما يعرف بـ "المسيرة الخضراء" سنة 1975. لقد اتضح أنّ المغرب، بإصراره على تلك الطريقة في إعداد القوائم الانتخابية، يبحث عن استفتاء يقرّ دمج إقليم الصحراء الغربية بإقليم المملكة بمباركة الأمم المتحدة ولا يقبل استقلاله. ومنذ ذلك التاريخ والاستفتاء يؤجّل مرةً بعد أخرى بالرغم من اللقاءات المتعدّدة التي تمّت بين المغربيين والصحراويين سنوات التسعينيات بتشجيع وإشرافٍ من الأمم المتحدة. وعا الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في اتفاقية هوستون سنة 1997 والقاضي بتعيين جيمس بيكر حالياً، لم يحدث كمبعوث خاصّ للأمم المتحدة للتوسّط في النزاع الصحراوي أيّ تطوّر محسوسٍ نحو تسوية النزاع الذي ظلّ يتراوح بين طرحي: الاندماج أو الانفصال (الاستقلال).

وهو طرح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة ممثّلةً في شخصي عنان وبيكر إلى هذا الطرح المواتي لطموحات المغرب،² ورأت فيه المخرج الوحيد من الأزمة بالنسبة للأطراف المتعارضة،³ في 31 جويلية 2003، لم يتبنّ مجلس الأمن الدوليّ الحلّ رقم 1495 والذي صادق على آخر صيغة لمخطّط بيكر فحسب، بل فرض المخطّط على الطرفين المتنازعين. ووافقت الجزائر وجهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب على مخطّط بيكر الجديد أو المسمّى أيضاً "مخطّط بيكر الثاني" وهو صيغة معدّلة لـ "الحلّ الثالث" مع إضافة شرط إجراء استفتاء تقرير المصير بعد فترة انتقاليةٍ تدوم خمس سنوات. وعلى شاكلة بقيّة الحلول المقترحة، رفض المغرب مقترح بيكر الثاني مدّعياً أنّه "يتعارض مع مصالحه الوطنية

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.185.

² Ibid, p.187.

³ Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.139.

الجوهرية ومع السلم والأمن في الإقليم المغاربي"¹، ما كان للمغرب أن يصّر على سياسته ويرفض الشرعية الدولية لو لم يلق الدعم القويّ من طرف أمريكا وفرنسا. بالنسبة للأخيرة، والتي تساند موقف المغرب في النزاع منذ اشتعاله في 1975 فقد أكّدت على لسان وزيرها الأول جون ببيير رافاران بعد رفض المغرب لمقترح بيكر الثاني سنة 2003 "تطابق وجهات النظر والمواقف بين باريس والرباط فيما يتعلّق بمسألة الصحراء الغربية".² وعلاوةً على هذا، أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال آخر زيارةٍ له إلى المغرب في أوائل أكتوبر 2003 أنّ "فرنسا ترغب بقوةٍ في إيجاد حلّ للنزاع (الصحراوي) الذي يشكّل عائقًا أمام بناء اتحاد مغاربي" وهي "تدعم حلاً سياسياً [...] يأخذ تمامًا في الحسبان المصالح المغربية والاستقرار الإقليمي"³، فبالنسبة لشيراك وأغلبية السياسيين الفرنسيين، تشكّل الصحراء الغربية جزءًا من المملكة المغربية، وقد عبّر الفرنسيون علنًا أنّهم كانوا سيستخدمون حقّهم في الفيتو إذا ما قرّر مجلس الأمن الدولي فرض حلّ يرفضه المغرب أو يتعارض مع مصالحه،⁴ أمّا بالنسبة للولايات المتّحدة فالمبدأ الواضح بالنسبة لجميع الحكومات المتعاقبة وحتىّ الحالية هو:⁵ عدم التفريط في العلاقات مع المغرب حليفها التقليدي في المنطقة وعدم السماح باشتداد التوتر داخل الإقليم المغاربيّ على نحو يوّدي إلى ظهور منطقة عدم استقرار تهدّد مصالحها

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.195.

² Cité par: Ibid.

³ .Cité par: Ibid.

⁴ .Ibid.

⁵ - باستثناء حكومة جيمي كارتر. فمنذ انتخابه في نوفمبر 1976 شكلت سياسته لفترة قصيرة قطيعة مع السياسات التي انتهجها

الرئيسان فورد ونيكسون. فللمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والمغرب، أعيد تقويم الروابط بينهما وأصبحت

مسألة بيع الأسلحة للمغرب محلّ نقاشات واسعة ومتناقضة داخل الساحة السياسية الأمريكية وحتىّ من طرف الرأي العام. ومنذ

ذلك الوقت، أجبر الخلاف الداخلي الحكومة الأمريكية على ضرورة تحديد سياستها في المنطقة المغربية مع الأخذ بعين الاعتبار

ما سينجر من عواقب على علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع باقي دولها سيما الجزائر جزاء الدعم القويّ والملح للمغرب.

الاقتصادية والعسكرية في الضفة الجنوبية للمتوسط. وبما أن استقرار المغرب العربي الناتج عن استقرار العلاقات بين المغرب والجزائر مضمونٌ في ظلّ الستاتيكية التي تميّز النزاع الصحراوي، فإنّ الحكومة الأمريكيّة ترى مصلحتها في الحفاظ على الوضع القائم ولو على حساب حقّ الشعب الصحراوي. إنّ هذا التحليل يفيدنا أيضاً في فهم سبب إصرار واشنطن على إشراك الجزائر في إيجاد حلّ للنزاع الصحراوي،¹ فحرصها على عدم تأجج التوتر بين الجزائر والمغرب وما سينتج عنه من اختلال في استقرار المنطقة هو ما دفعها إلى حثّها على إجراء حوار مباشر قصد إيجاد مخرج للخلاف الدائر بينهما،² ويفيد هذا التحليل أيضاً في تقويم موقفيهما من استفتاء تقرير المصير. فلم تكن أمريكا ولا فرنسا مستعدّة للإصرار على استفتاءٍ قد يؤدي بنسبةٍ كبيرةٍ إلى انفصال الصحراء الغربيّة وبالتالي اختلال استقرار المغرب الأقصى وما سينجرّ عنه من لا استقرار في الإقليم المغاربي ككلّ الذي لم يكن أصلاً مستقرّاً بسبب ما كان يحدث في الجزائر، فقد لعب الوضع المتأزم في الجزائر دوراً في القبول بالستاتيكية التي شهدتها ويشهدها مسار تسوية النزاع الصحراوي من جهة، وفي إضفاء أهميّة أكبر على دور المغرب الأقصى في المنطقة من جهةٍ أخرى، ولم تكن القوى الكبرى لتقبل بوجود بؤرة توترٍ أخرى على التخوم الجنوبي لأروبا لأنّ "فقدان المغرب لاستقراره كان سيسهّل من صعود التيار الإسلامي الراديكالي فيه وهو ما سيؤدي إلى حملات هجرة نحو أوروبا"،³ وفي الوقت ذاته، لم تكن واشنطن لتسمح للمغرب الأقصى بإجراء استفتاءٍ غير عادلٍ في الصحراء الغربيّة كان سيقود حتماً إلى نزاعٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ بين المغرب والشعب الصحراوي،⁴ أمام هذا الدعم الكبير من قبل القوى الغربية للمغرب الأقصى الذي كان إبان الحرب الباردة حصناً من حصون

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 84.

² Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.142. 1 Ibid. p.186.

³ Ibid .

⁴ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.181.

مواجهة الشيوعية السوفيتية وحصنًا لمواجهة صعود التيار الإسلامي الراديكالي بعدها، لم يبق أمام المغرب سوى القوة الجزائرية الراضة لمشروعه التوسعي، لذا نجده يصرّ دائمًا على أنّ من يقف وراء تعطّل مسار تسوية النزاع في الصحراء الغربية هي الجزائر، هذه الأخيرة التي مازال موقفها ثابتًا وواضحًا: إذا أُجري استفتاء تقرير المصير بحرية ونزاهة فهي مستعدة للإقرار والاعتراف بنتائجه.

بناءً على الستاتيكية السابقة للنزاع الصحراوي وتعقيداته واحتمالات تصاعد التوتر بين الأطراف المعنية به ودور القوى فوق-الإقليمية والأمم المتحدة فيه، يمكن القول أنّه حقًا يشكّل هاجسًا أمّنيًا إقليميًا بأبعادٍ دولية ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري. ويبقى عدم حلّ النزاع في الصحراء الغربية واستمراره إلى يومنا هذا مهددًا للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى أنّه المصدر الأساسي للتوتر في الإقليم والسبب في استمرار التنافر الجزائري-المغربي³. كما يشكّل استمرار هذا النزاع وحالة اللا حلّ الملازمة له مصدرًا أساسيًا للأمن الجناح الغربي الجزائري، خاصّةً وأنّه أدّى إلى تهديداتٍ ومشكلاتٍ أمنيةٍ أخرى للجزائر نتجت عن الخلاف مع المغرب.

المطلب الثاني: التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى

يعتبر التناقض الجزائري-المغربي محدّدًا أساسيًا للدائرة المغاربية في العقيدة الأمنية الجزائرية بالرغم من أنّ التنافر هي صفة ميّزت علاقات دول المغرب العربي عمومًا منذ انتهاء الحرب الباردة وليس فقط العلاقات الجزائرية-المغربية¹، ويعود التناقض الجزائري-المغربي أساسًا بالإضافة إلى

¹ - لا يعني القول بأن التناقض الجزائري-المغربي هو المحدد الأساسي للدائرة المغاربية في العقيدة الأمنية الجزائرية أن العلاقات

الجزائرية مع بقية الدول المغاربية لا يشوبها التوتر. فالاعتماد التونسي على التحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أيّ خطر قد

يأتي من الجيران والمعاهدات الدفاعية التي أبرمتها معها، ثم صفقات التسلّح التي أبرمتها ليبيا منذ رفع العقوبات الدولية عنها سنة

2004 تبقى على حالة اللاتفة والريبة في العلاقات الجزائرية مع الدولتين السابقتين. لكن، يمكن القول إن تركيز تونس في تسلّحها

الخلاف حول قضية الصحراء الغربية إلى التعارض الحاصل بين إرادتيهما في تزعم المغرب العربي، إذ ترى كلّ منهما في نفسها قوّة إقليميةً في مقابل دول جوارها وبالتالي فهي أجدر بالزعامة. وتتميّز الدائرة المغاربية للأمن الجزائري ببنيةٍ "نزاعيةٍ كامنةٍ"،¹ نتجت عن اللا يقين الاستراتيجي وضعف الاتصالات أو انعدامها،² بين الجزائر والمغرب الأقصى (وحتّى بين الدول المغاربية الأخرى)،³ والذي أدّى إلى حالة من اللا أمن "الذاتي" عند كلّ منهما أدّت بدورها إلى لا أمن "موضوعي" داخل الإقليم المغاربي ككلّ، وأفضت إلى حالةٍ من التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود المغاربية-الجزائرية. تاريخياً، يمكن القول أنّ منشأً تخوف الجزائر ورببتها من نوايا المغرب هو مطالبه الترابية حيال الجزء الغربي من إقليمها (تندوف وبشار) والتي نشبت بسببها "حرب الرمال" في أكتوبر 1963 بينهما، واستحك هذا الشعور بعد ثلاث حوادث: الأول سنة 1975 بعد الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا؛ والثاني سنة 1976 بعد الاحتلال المغربي لمدينة أمقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيشين الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيدٍ في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحوّل إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة؛ والثالث سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية). أكّدت هذه السلوكيات النوايا التوسّعية للمغرب الأقصى من جهة، وحجم التهديد المغربي للأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، وجاء الاتهام المغربي للمخابرات

على الجانب الدفاعي من ناحية، وتركز اهتمام ليبيا على منطقة الساحل والسحران والتي تعتبرها المجال الحيوي لنفوذها الإقليمي،

من ناحية أخرى، هي سلوكيات أفسحت المجال للخلاف الجزائري-المغربي مغاربياً.

¹ Mustapha Sehim, «Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines», Culture & Conflits, n°02, printemps 1991,

(<http://conflits.revues.org/index95.html>), p.07.

² Abdennour Benantar, art.cit, p.112

³ Mustapha Sehim, art.cit, p.07.

الجزائرية بالضلع في حادثة الهجوم على "فندق الأطلس" بمراكش سنة 1994 ليوقف تقريباً التعاون بين البلدين ويعطّل الاندماج المغاربي بعد لجوء المغرب الأقصى إلى غلق حدوده مع الجزائر ورد فعل الأخيرة بإجراء مماثل. واضح أنّ الخطر على الأمن الجزائري سببه العداء مع المغرب الأقصى الذي يستند إلى حقائق تاريخية وليس إلى التنافس والخلاف اللذين يعتبران أمرين طبيعيين ضمن فوضوية النظام الدولي. ونشير أولاً إلى أنّ التهديد الترابي المغربي للجزائر مازال قائماً، لأنّ مشروع "المغرب الكبير" أو "المغرب التاريخي" والذي يضم جزءاً من الإقليم الجزائري ويتحدث عن "الصحراء الشرقية" والذي مازالت السلطات المغربية على أعلى مستوى متمسكةً به يعتبر تهديداً وجودياً كامناً للأمن الجزائري ضمن دائرته المغاربية يستهدف سيادة الجزائر، سلامة إقليمها ووحدتها الترابية.

هذا، ويضمّ مشروع "المغرب التاريخي" الجزء الأكبر من المنطقة التي يوجد عليها الطوارق، والذين سعى المغرب دائماً إلى توظيفهم لإدارة علاقته النزاعية مع الجزائر. فحالة التوجّس واللا ثقة التي تحكم علاقة الجزائر والمغرب دفعت الأخير إلى البحث عن السبل التي يمكن أن تدفع الجزائر إلى التراجع عن موقفها حيال قضية الصحراء الغربية أو على الأقل إضعافه، فلجأ إلى متمردي الطوارق ودفعهم إلى المطالبة باستقلالهم عن الجزائر. وقد صرّح الملك الحسن الثاني في هذا الشأن أنّه "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعاً من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"¹، فمن منظار مغربي، "دفعت الجزائر الكثير من الشبان الطوارق إلى الانخراط في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب"²، وللردّ على هذا، قام المغرب بدعم تأسيس "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد"³ واستغلاله فيما بعد كسبيل لفتح جبهة جنوبية على

¹ - نبيل بويبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص 142.

² - المرجع السابق، ص 143

³ - المرجع السابق، ص 143

الجزائر بعد الانفراج الذي حدث في القضية الطوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006 . فالمغرب يرى في قضية الطوارق عاملاً لكسر الدعم الجزائري والليبي للبوليزاريو، كما وجد فيها فرصة ذهبية لكي يظهر على أنه مؤيد للقضايا العادلة بعد أن صورته الجزائر على أنه عدو لحركات التحرر في العالم نتيجة عقده مع البوليزاريو .

إنّ دعم حركة متمردى الطوارق للمطالبة باستقلالها ليست السلوك المغربي الوحيد المهتدّ للأمن الجزائري والمخلّ باستقرار المنطقة، لأنّ التسلّح المغربي المتواصل منذ الحرب الباردة أيضاً يسير نحو الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المغرب العربي .

وتعتبر الأولوية التي يمنحها المغرب لقواته العسكرية البرية والجوية بدرجة أقل من جيشه (175000 عدد قواته البرية و13000 عدد قواته الجوية مقارنة ب 7800 فقط عدد قواته البحرية)¹، دليلاً على أنّ مدركات التهديد المغربية تتحدّد أساساً انطلاقاً من المطالب الترابية للمملكة على الجناحين الجنوبي (الصحراء الغربية) والشرقي (الجزائر).

وقد استفاد المغرب الأقصى من الدعم العسكري الأمريكي منذ استقلاله سنة 1956 أكثر من أيّ دولة عربية أخرى، وتقوى هذا الدعم أكثر مع بداية الحرب في الصحراء الغربية عام 1975 أين تحصّل المغرب على أكثر من خمس مجمل المعونات العسكرية الأمريكية لإفريقيا، أي ما يزيد عن مليار دولار²، وقد لعبت أمريكا دوراً حاسماً في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب بدعمه اقتصادياً، عسكرياً ولوجستياً³، وبينما كانت الجزائر في أوجّ أزمتها الداخلية (ما يعرف بال عشرية السوداء 1991-2001) والتي انجرّ عنها عدم قدرة الجزائر على التسلّح نتيجة الامتناع

¹ (International Institute for Strategic Studies), « The Military Balance (2009), The annual assessment of global military capabilities an defense economics», New York, Routledge, 2009, p.258.

² Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.188

³ Ibid

الغربي شبه الرسمي وغير المعلن عن بيعها ودعمها بالأسلحة خشية وصولها للجماعات المسلحة، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بترسانتها نتيجة الاقتتال الداخلي، كان المغرب يتسلّح ويطوّر من ترسانته بمساهمة فرنسية-إسبانية وكان من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة الأمريكية (طائرات حربية، دبابات ومعدّات مختلفة) في مستهلّ العقد الأخير من القرن الفائت والذي خصّص أساساً لحلفاء أمريكا خارج الحلف الأطلسي الذين بيعت لهم الأسلحة بأسعار منخفضة. كما استفاد المغرب ويستفيد أيضاً من برنامج مماثل باشر البنّتاغون العمل به منذ منتصف السبعينيات سمح له بتحديث قوّاته الدفاعية بصفته حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية،¹ تتويجاً لتوطّد علاقاته الاستراتيجية مع واشنطن، مُنح المغرب سنة 2004 صفة "الحليف الاستراتيجي" لأمريكا خارج حلف شمال الأطلسي تأكيداً لرهانها الاستراتيجي عليه أمنياً وعسكرياً في منطقة شمال وغرب إفريقيا. وكان من ثمار هذه العلاقة أن تضاعفت قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية المقدّمة للمغرب إلى مبلغ 3.6 مليار دولار سنة 2009 وهي مرشحة لأن تتضاعف ثلاث مرات عام 2011². كما كلّلت بإقامة العديد من المناورات العسكرية المشتركة بينهما كان من أهمّها تلك التي أجريت من 28 أفريل إلى 04 جوان 2010 والتي حملت اسم "الأسد الإفريقي"³، والتي جاءت رداً على اجتماع مجموعة دول الساحل وكذا عقد الاجتماع الأمني بتمنراست في الشهر نفسه، والذي تمخّض عنه تشكيل قوّة موحّدة بين دول المنطقة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة. كلّ هذه العوامل ساعدت المغرب على تسليح نفسه وتحقيق التفوّق على حساب الجزائر خاصّةً فيما يتعلّق بنوعية الأسلحة الغربية التي يحوزها والتي هي أدقّ وأحدث من الترسانة الجزائرية السوفيتية (ثم الروسية)

¹- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 91.

² Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.188

³ - جمال لعلامي، "المارينز يجتاح المغرب!"، الشروق (يومية جزائرية)، العدد 2919. 2010، ص 03/04/29.

الصنع"،¹ قراءة الأحداث السابقة تؤكد أنّ المغرب هو الذي يعمل على إدخال منطقة المغرب العربي في سباق نحو التسلّح خاصّة وأنّ الجزائر بعد أن أحسّت بهذا الوضع، وبعد أن تحسّنت أوضاعها المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول، بدأت تتدارك تأخرها العسكري بعقد مجموعة من الاتفاقات لشراء أسلحة ونظّم دفاع خاصّة مع روسيا.

إنّ العلاقات الاستراتيجية التقليدية بين الرباط وواشنطن كما يتّضح ممّا سبق بالإضافة إلى الاندفاع "غير المشروط"،² للمغرب نحو كلّ المبادرات الأوربية في مختلف المجالات، يؤكّد أنّه يوجد على طرف نقيض مع الجزائر في هذا الخصوص. فإذا كانت الجزائر ترفض مبدأ التدخل الأجنبي عمومًا سواء كان في المغرب العربي، العالم العربي أو في إفريقيا، فإنّ المغرب الأقصى بسبب خلافه مع الجزائر لا يتردّد في اللجوء إلى القوى الأجنبية لكسب دعمها وتأييدها لمواقفه خاصّة حيال قضية الصحراء الغربية.

اختصار لعبارة (AFRICOM) (الدليل على هذا أنّه في الوقت الذي رفضت الجزائر احتضان قاعدة الأفريكوم التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قرار إنشائها في فيفري 2007 معتبرة ذلك "استهدافا للسيادة الوطنية، وتهديدًا للأمن الإقليمي"،³ نجد أنّ المغرب الأقصى قد سعى حثيثًا وعبر مرارًا عن استعداده لإقامة هذه القاعدة على أراضيه،⁴ زيادةً على هذا، فإنّ العلاقات المميّزة للنظام المغربي مع إسرائيل سمحت له بإقامة علاقة جيدة مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية تضمن له تواصل دعم الحكومة والكونغرس الأمريكيين لمواقفه خاصّة فيما يتعلّق بقضية

¹ - المرجع السابق.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 90.

³ Aomar Baghzouz, «XXe Anniversaire de l'UMA (1989-2009): entre immobilisme et impératif de relance», El Watan économie (Journal hebdomadaire Algérien), n°187, 23/02 au 01/03/2009, p.13.

⁴ - جمال لعلامي، مرجع سابق، ص 03.

الصحراء الغربية. من هنا، يتّضح أنّ الخلاف جوهرى بين المقاربتين الجزائرية والمغربية للأمن، فبينما تتبنّى وتدافع الجزائر عن مقاربةٍ مستقلةٍ للأمن القومي، نجد أنّ مقاربة المغرب الأقصى فيها تبعيةٌ لآخر الاستراتيجي وتحالفٌ معه لحماية أمنه القومي.

أکید أنّ العوامل السابقة لها دور في استفحال التناقض الجزائري-المغربي الذي يعدّ بدوره عاملاً حاسماً في تعطيل مسار التكامل المغاربي ضمن "اتحاد المغرب العربي" والذي كلف الاقتصاديات المغربية تبعية أكبر نحو اقتصاديات الشمال (أوربا بالأساس) وأضعف موقفها التفاوضي ضمن المسارات المتوسطة متعدّدة الأطراف بسبب غياب التنسيق بين سياساتها تجاه الاتحاد الأوربي،¹ ويضاف إلى السلبات السابقة الكلفة المادية الضخمة لتشتت دول المغرب العربي. في هذا الخصوص، كشف وزير المالية المغربي سنة 2003 أنّ اللا اندماج المغاربي يكلف الدول المغربية سنويًا 4600 مليون دولار أمريكي 2، ويتجلى هذا في ضياع للاستثمارات الخارجية، انحصار المبادلات التجارية وتباطؤ إنشاء مناصب شغل جديدة. "إذا كان ثمن إنشاء "المغرب" لا مفرّ منه ويجب تقاسمه بالتساوي بين الدول الخمسة، فإنّ ثمن عدم إنشائه أبهظ ونتائجه أسوأ على مستقبل الدول المغربية مقسّمة"،² طبعًا، يشكّل تعطلّ التكامل المغاربي والذي كان بفعل مبادرة فردية من قبل المغرب،³ خطرًا على الاقتصاد الجزائري والمغاربي عمومًا فإن كان عوّل على الاتحاد للتخفيف من حدة التبعية الجزائرية نحو أوربا عبر مضاعفة المبادلات البنينة بينها وبين دول جوارها المغاربي، فإنّ حالة العطب التي أصابته كانت سببًا (من بين أسباب أخرى) في استمرار الانكشاف الأمني الاقتصادي الجزائري على سوق النفط والغاز العالمية وفي استفحال تبعيتها للاتحاد الأوربي وعجزها في المجال الغذائي.

¹ - مرجع سابق.

² Aomar Baghzouz, art.cit, p.13

³ Ibid

المطلب الثالث: التهديدات المغاربية ذات البعد اللين والإنساني

تتضمّن الدائرة المغاربية مجموعةً من التهديدات اللينة (سياسية، اقتصادية، شخصية وغيرها) تؤثر سلباً على الأمن الجزائري والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى باري بوزان وأول ويفر،¹ إذ تتميّز البيئة السياسية المغاربية عمومًا بضعف الأداء السياسي الديمقراطي، "الديمقراطية نادرة، الديكتاتورية مشتركة، واستعمال القوة والقمع في الحياة السياسية الداخلية مرضٌ متأصل"،² ونتجت هذه الحالة عن ضعف التعددية، نقص الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامة وغياب دولة الحق والقانون، ممّا أدى إلى حالةٍ من الاستقرار الظاهري أو "اللا إستقرار المقنع" تتجلى أكبر تعبيراتها في ليبيا و تونس والمغرب،³ وفي ظلّ الحالة السابقة، يبقى احتمال بروز تهديداتٍ داخليةٍ للأمن والاستقرار المغاربي في أيّ لحظةٍ واردةً بقوةٍ، لأنّ قمع الحقوق والحريّات العامّة والانسداد في قنوات الاتصال السياسي التفاعلي بين الأنظمة السياسية والمجتمعات يفقد أو على الأقل يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويقوّي من احتمالية اللجوء إلى خيار العنف لتحصيل الحقوق. بطبيعة الحال، فإنّ بيئةً لا ديمقراطيةً كهذه مهدّدةٌ باستمرارٍ بفقدان استقرارها وأمنها، لأنّ توليفة العوامل السابقة تساهم بقوةٍ في انتشار ثقافة العنف بشكل يغذي الانقسامية الاجتماعية والانشقاق السياسي بين المجتمع والدولة. وهذا ما يحدث في الدائرة المغاربية، التي تعاني دولها على غرار الدول العربية عمومًا من هشاشة في تماسكها السوسيو-سياسي.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، فإنّ حالة ضعف التماسك السوسيو-السياسي ناتجة أيضًا عن ضعف التنشئة السياسية في هذه البلدان وفق مبدأ المواطنة و"الانتماء المطلق" للوطن، ممّا ترك المجال مفتوحًا أمام التوظيف السياسي للقيم الدينية والمجتمعية لأغراض تغيير الدولة والمجتمع. وهنا

¹ Ibid

² Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.195

³ Mustapha Sehim, art.cit, p.07.

تبرز حالات استخدام الدين الإسلامي (في الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب الأقصى)، اللغة والهوية (أزمة القبائل في الجزائر وأزمات الريف في المغرب) كمسوّغاتٍ للانفصال ولظهور حركيّاتٍ للعنف السياسي وأشكالٍ جديدةٍ من التطرّف الديني أو اللغوي، واحتمال إنتاج أزماتٍ على مستوى الهوية وبالتالي إضعافٍ أكبرٍ للاستقرار والتجانس السوسيو-سياسي على هشاشته.

هذا ولا يمكن نكران ارتباط التطرّف داخل الدائرة المغاربية بضعف الأداء الاقتصادي للدول الذي ينتج حالاتٍ من الفقر، الإقصاء والتهميش لدى الأفراد والشرائح الاجتماعية المهمّشة والفقيرة تغدّي بدورها مختلف أشكال العنف المسلّح والسياسي، وتؤدي إلى ديناميكياتٍ متصاعدةٍ من الهجرة الداخلية (من المناطق المهمّشة إلى المدن) تنتج تهديداتٍ مختلفةٍ لأمن الأفراد الشخصي على مستوى المدن الكبرى والمناطق الحضرية (جريمة، فساد أخلاقي، مخدرات، دعارة وغيرها).

وقد قاد الضعف المسجّل على مستوى الأداء والبنى الاقتصادية للدول المغاربية إلى انكشاف رهيب لاقتصاداتها. إذ تعاني هذه الأخيرة من تبعيةٍ إنتاجيةٍ شبه مطلقةٍ (النفط في الجزائر، الزراعة والسياحة في تونس، الزراعة، السياحة والفوسفاط في المغرب) وتبعيةٍ نحو الأسواق العالمية تعزّزت أكثر بسبب الاستقطاب الأفقي الممارس من القطب الأوربي،¹ وبسبب مستويات التعاون البيئي المتدنيّة لدول المغرب العربي في كافّة المجالات الاقتصادية نتيجةً لعلاقاتها المتشنّجة الذي يؤدي تعثّر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية مثلما سبق ذكره دورًا كبيرًا فيها،² وتقود هذه الحالة من الانكشاف الاقتصادي إلى ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية المتمركزة في الخارج وإلى مواجهة صعوباتٍ جمّةٍ عند التخطيط الاستراتيجي للتنمية وذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد المنتجة مغاربيا في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الإيجابي للمنتجات الصناعية المستوردة منها.

¹ Aomar Baghzouz, art.cit, p.13

² Ibid

كما تساهم مجموعة من المصادر الخارجية في انتشار التطرف، الإرهاب والعنف المسلح داخل الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري. أول هذه المصادر هو السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ونقصد بها استمرار ثنائية التعامل والانحياز الجلي للطرف الإسرائيلي في صراعه مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، إذ تُستج هذه الطريقة في التعامل حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع تقود إلى التطرف والإرهاب في الجزائر والمغرب العربي عمومًا، وهو ما استغلّه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لاستقطاب مجندين جدد في صفوفه، وهي حقيقةٌ تكشفت بعد تفكيك شبكات تجنيد مغاربة وتونسيين لاستخدامهم في العراق مثلاً. أمّا المصدر الثاني فهو حالات الأزمات السياسيّة، التنموية والإثنية في دول الساحل وإفريقيا والتي تُنتج حركياتٍ من الانتقال السري وغير الشرعي للأشخاص في ظلّ ارتباطها بعصابات الجريمة المنظمة والمافيا التي تتاجر في المخدرات والأسلحة الخفيفة.

في هذا الصدد، تتأثر الجزائر بما تعانيه دول المغرب العربي من انتشار للجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله (خاصةً على الحدود الجزائرية-المغربية والجزائرية-التونسية) بحكم ما يوجد من تداخل وارتباط بين الشبكات الإجرامية المحليّة والجهوية (بين دول المغرب العربي وإفريقيا) والعالمية، مع كلّ ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيراتٍ سلبيةٍ على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري. وهنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديدٍ لئّن يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى الذي يعتبر واحدًا من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم،¹ هذا فضلا عن تحوّل موانئ، مطارات وحدود بعض الدول المغاربية إلى منفذٍ لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا،² إنّ التشخيص السابق يؤكّد أنّ

¹ Aymeric Chauprade, op.cit, p.725

² Philippe Marchesin, op.cit, p.53.

الأمن القومي الجزائري ليس في منأى عن التهديدات اللينة التي توجد ضمن الدائرة المغاربية، ويتأكد هذا التحليل إذا علمنا أنه ثبت أن "لا أمن معظم أنظمة الشرق الأوسط (بما فيها أنظمة المغرب العربي) يؤثر على سياسات الأمن الإقليمي برمتها"¹ ربما استطاعت الأنظمة المغاربية، عكس الإفريقية مثلاً، ضمان استقرارها داخليا وإخماد الاضطرابات الداخلية عبر مجموعة من الإجراءات القمعية والتسلطية، لكنّ عوامل تأزم الوضع الأمني تبقى موجودةً وانفجاره غير مستبعدٍ، لذا يبقى الأمن الجزائري من مقاربة أمنية إنسانية مهدداً داخليا وإقليميا في حال اختلال استقرار دولة مجاورة.

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.194.

ملخص الفصل الثاني:

ما قيل أنّ دراسة الدائرة العربية للأمن القومي الجزائري كان ممكناً عندما كان الاعتماد الأمني المتبادل والتداخل بين امن الدول العربية موجوداً، لكن، منذ الشرخ الشديد الذي أصاب الصفوف العربية بسبب العوامل السالفة وما انجر عنه من فقدان تصوّر استراتيجي عربي مشترك تلاشت العلاقة بين الأمن الجزائري والدائرة العربية دون أن يحدث انفصالاً بينهما لأنّ الجزائر مازالت تعاني من بعض التهديدات التي يفرضها انتمائها للفضاء الجيوسياسي العربي وفي مقدّمها إسرائيل وامتلاكها للسلاح النووي، فإسرائيل اعتبرت سنة 1982 أنّ كلّ منطقة الشرق الأوسط الممتدة من باكستان حتّى موريتانيا ومن تركيا حتّى الصومال منطقة أمنها¹، أي أنّ الجزائر تدخل ضمن هذه المنطقة وهي بالنسبة لإسرائيل عدوةٌ ومصدرٌ للخوف والتهديد. وعلى اعتبار ان البعد المغاربي و الافريقي للجزائر هما صلب العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري، فقد عكفت الجزائر منذ الاستقلال على تقوية الروابط الجيوسياسية و الدبلوماسية و الامنية من اجل تأمين حدودها البرية و ضمان امنها القومي.

خاتمة

من الجليّ شدة تأثر الجزائر بمجريات الدوائر الجيوسياسية التي تقع ضمنها أو تجاورها، وإن منشأ هذا التأثير بالأساس هو اتساع إقليم الدولة الجزائرية، ارتباطه بفضاءات جيوسياسية عديدة وانعكاسات أوضاعه الداخلية على البيئات الأمنية الإقليمية. ويمكن القول إن تأثر الجزائر بالدوائر الجيوسياسية لأمنها القومي مثلما بيناه عبر فصول هذه الدراسة مزدوج: على مستوى الأمن القومي، أي أن تكون الدائرة مصدراً للخوف والتهديد بالنسبة للجزائر؛ وعلى مستوى السلوك الأمني، أي أن تؤثر التفاعلات والأحداث الأمنية لكل دائرة على الاستراتيجية الأمنية للجزائر وعلى علاقاتها مع الفاعلين الأمنيين ضمن كل دائرة.

واستحكم تأثر الجزائر بالدوائر الجيوسياسية لأمنها القومي منذ مستهل عقد التسعينيات بفعل مجموعة من المتغيرات المحلية، الإقليمية والدولية، وكذا بسبب التوسع الذي شهده أمنها القومي. على أن هذا التأثير ليس متماثلاً، بل يختلف باختلاف الدوائر.

بالنسبة للدائرة المغاربية، فيغلب على فواعلها الأمنيين الطابع الدولاتي وعلى تهديداتها للأمن القومي الجزائري البعد العسكري الصلب والكامن، مع وجود لبعض التهديدات اللينة والحقيقية، لكن الأخيرة لا ترقى إلى الأولى لا من حيث حجم التهديد المؤثر على قيم ومرجعيات أمن الجزائر، ولا من حيث مكانتها ضمن شواغلها الأمنية. ومنشأ المهتدات المغاربية للأمن الجزائري هو بؤر التوتر ضمن الإقليم المغاربي التي أضفت عليه بنيةً أمنيةً نزاعيةً ومحيطاً عدوانياً يؤثر مباشرةً وبقوة على أمن الجزائر. إن معظم تهديدات وتخوفات المغاربية المصدر سببها صراع الزعامة مع المغرب الذي اشتعل منذ استقلال الجزائر عندما تجلت مطامحه ومطامعه في التوسع، التزعم وتغيير الوضع لصالحه مغاربياً على حسابها، وهي مطامح تأكدت الجزائر من صحتها بفعل تجارب تاريخية: الاحتلال المغربي على مرحلتين لإقليم الصحراء الغربية (1975 ثم 1979)، معركة "أمقالا" عام

1976، ثم حادثة فندق الأطلس بمراكش عام 1994 التي برهنت على ريبة وتوجّس المغرب من الجزائر وعدائه لها.

أمّا حالياً، ومنذ سنة 1975، فيعتبر النزاع الصحراويّ-المغربيّ هاجساً أمنياً إقليمياً بأبعادٍ دوليّةٍ ضمن الدائرة المغاربيّة للأمن القومي الجزائري بحكم بما يعانيه من ستاتيكية وتعدّات واحتمالات تأجج للتوتر بين أطرافه المباشرة وغير المباشرة. فبسببه، يبقى المنطق الهويزي طاغياً على العلاقات الجزائرية-المغربية المصطبغة بحالة من التنافر والعداء الصريح من طرف المغرب (مثلما تبينه خطابه وسلوكياته) والمضمر من طرف الجزائر، والتي أدخلتها في حركيّة مزمنة من الفعل والفعل المضادّ والنشاط الاستخباراتي المكثّف أبقت على حالة الخوف الاستراتيجي في الجهة الغربية من الإقليم الجزائري مستمرّةً، وتساهم بشدّة في حالة الشلل الملازمة للمحاولات المغاربية للتكامل أو الشراكة في شتى القطاعات. ونظراً لمحوريّة دور الفواعل فوق-المغاربية في النزاع الصحراوي وفي الديناميكيات الأمنيّة المغاربية وتأثيرها على ميزان القوى الإقليمي سعت الجزائر منذ انفراج أزمتها الداخليّة إلى تطوير علاقاتها مع هذه الفواعل سيما الولايات المتّحدة محاولةً توظيفها إمّا لإرغام المغرب الأقصى على قبول مقترح تقرير المصير الذي يفضي إلى انفصال الصحراء الغربية عنه أو اندماجها فيه، وإمّا كسب حيادها تجاه أطراف النزاع على الأقلّ.

فيما يتعلّق بالدائرة الإفريقيّة، فيغلب على فواعلها الأمنيّين الطابع غير الدولاتي، وعلى تهديداتها البعد اللين وغير العسكري، لكنّ هذا لا ينفي أبداً ثقل تأثيرات تهديداتها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي الجزائري منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، بحكم رضوخ غالبية دول وأقاليم القارة الإفريقيّة (خاصّة الإقليم الساحلي) تحت حالة من اللأمن واللااستقرار منذ موجات الاستقلال التي شهدتها في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وعلى خلاف الدائرة المغاربيّة، تتجّه الجزائر نحو صعوبة أكبر في توقّع التهديد على مستوى الدائرة الإفريقيّة لسببين: أولهما، هو الجنوح المتنامي

لتهديداتها نحو الطابع اللين والعابر للأوطان؛ وثانيهما، هو ضبابية العدو ضمن هذه الدائرة وانتفاء البعد الجغرافي عنه.

إنّ أكبر مصدر للخوف الجزائريّ وأثقل تهديدٍ من حيث الحجم حالياً ضمن الدائرة الإفريقيّة، والذي يقع على رأس شواغل الدولة الجزائريّة الأمنيّة وفي قمّة هرم أولويّات استراتيجيتها الأمنيّة، هو الإرهاب والروابط التي نسجها منذ العقد السابق مع الجريمة المنظّمة (اختطافات، تهريب بشريّ أشكاله، تجارة المخدّرات والأسلحة) وعصاباتهما، ليس فقط بدعوى نشاطاته، بل بحكم ما يثيره أيضاً من انشغال دوليٍّ بمنطقة الصحراء والساحل وما يتمخّض عنه من تهديداتٍ أخطرها على الإطلاق بالنسبة للجزائر هو احتمال تسبّبه في تدخّل أجنبيّ. بيد أنّ الإرهاب لا ينبغي أن يكون الشجرة التي تغطّي الغابة ضمن الدائرة الإفريقيّة للأمن الجزائري، فلا يمكن بأيّ شكل من الأشكال إهمال التهديد الكامن للوحدة الترابيّة للدولة الجزائريّة الذي قد ينجّر عن انفصال الطوارق، ورغم حالة الاستقرار التي تطبع علاقتهم بها إلا أنّ الحذر يبقى مطلوباً، لأنّ إقليم تمركز الطوارق إقليم جيوسراتيجي حسّاس بالنسبة للعديد من القوى الإقليميّة وفوق-الإقليميّة التي لا يستبعد تدخّلها المباشر أو غير المباشر هناك لإثارة النزعة الاستقلالية لدى الطوارق، وهو ما يجب أن تحتاط منه الجزائر، لأنّ انفصال جنوب السودان لا يمكن أن يمرّ دون عبرة.

وقد أثرت التهديدات المغاربيّة والإفريقيّة المصدر السابقة على مدركات وسياستي الجزائر الأمنيّة والعسكريّة على الصعيدين القطري والإقليمي، وعلى علاقاتها مع القوى الفاعلة في المنطقة. على الصعيد المغاربي، فإنّ دخول المغرب في خانة العدو ضمن العقيدة الأمنيّة الجزائرية بفعل تجارب تاريخيّة، تحركاته الحالية المهدّدة للأمن الجزائري في بعده الصلب، وتعارض هويّته الأمنيّة القائمة على التوسّع مع الهوية الأمنيّة الجزائرية القائمة على مناهضة الاستعمار ومساندة حركات التحرّر، كانت عوامل مؤثّرة على السياسة الأمنيّة الجزائرية.

إن النتائج السابقة تبين لنا أن التأثير الأمني للجزائر بتخومها الجيوسياسية شديداً، وإنها لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل مدعوة إلى وضع استراتيجية واضحة، دقيقة وبعيدة المدى لدورها في تلك الفضاءات الجيوسياسية وإلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، وهو مطلب أصبح أكثر إلحاحاً في ظل ما يحدث على مقربة منها من حركات أمنية. إن هذا المطلب يحتم قبل كل شيء تجاوز الجزائر للاضطرابات في تصوراتها وأهدافها الاستراتيجية على المدى البعيد وتأهبها دوماً للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها وهو ما لن يتحقق إلا بشروط في رأينا:

1- تخليص القرار الأمني والخارجي من الإرادة السياسية الشخصية لأفراد معينين والاعتماد في وضعه على التفكير والحسابات الاستراتيجية الدقيقة التي تتأسس على قاعدة مصلحة الشعب (بكافة أجياله) والدولة على المدى البعيد؛

2- تقوية الأمن الداخلي بمختلف أبعاده بما يسمح لها بالتفرغ للمهددات الخارجية لأمنها وبما يعطيها فعالية أكبر في مواجهتها، وهذا لن يتأتى إلا بإتمام المهمة الأمنية التي شرع فيها وكانت أولى حلقاتها دحر الإرهاب داخلياً. المطلب هنا هو وضع استراتيجية غير عسكرية بالأساس تستهدف الأمن الإنساني للشعب الجزائري تعطي الأولوية للقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والتي برهنت الوقائع المحلية والدولية مراراً وخامة عواقبها على الأمن القومي للدول. إن هذا مطلب ملح بالنسبة للجزائر وأمنها في ظل انكشافها الاقتصادي الرهيب وتبعية اقتصادها لسوق النفط العالمية وسوق المواد الاستهلاكية وفي ظل استمرار الخلاف المحلي حول شرعية نظام حكمها، مما يقود في كثير من الأحيان إلى حالات الاضطراب والغليان الداخلي التي قد تقود إلى تكرار سيناريو 1988 وبالتالي إجهاد المكاسب التي حققتها الجزائر على الصعيد الأمني الداخلي منذ أكثر من عقد.

3- تقوية عمقها الإفريقي، فإذا خسرت الجزائر عمقها المغاربي، فلا يجب أن تخسر الدائرة الإفريقية، وهنا يجب أن تتحمل الجزائر مسؤوليتها الأمنية في تنسيق جهود دول المنطقة

لمواجهة كلّ مهدّدات أمنها من جهةٍ، وفي تقوية مواقفها حيال إكراهات وإغراءات القوى الأجنبية من جهةٍ ثانيةٍ. لا يكفي قول الجزائر هنا أنّها ضدّ التدخل الأجنبي بل يجب أن تتحلّى بروح المبادرة وأن تكون على استعداد دائم لتقديم البديل، وإن لم تبادر الجزائر بالتنسيق مع دول المنطقة إلى إجراءات كفيلة بضمان وصيانة أمن المنطقة، فسنشهد حتمًا تدخلًا للقوى فوق-الإقليمية بعدة أشكال ليست بالضرورة عسكريّةً.

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا - المراجع بالعربية:

- 1- أسس ومبادئ الأمن الوطني، شوهد يوم على الموقع 15 / 01 / 2019/ www.moqatel.com
- 2- بشير مصيطفى، "قارة حاضرة وهموم منسية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، 29/07/2010 العدد 3009
- 4- بطرس بطرس غالي، الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، 1995.
- 5- البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007، واشنطن، 2007.
- 6- تباري وهيبية، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب.
- 7- رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014).
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 87.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
- 10- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- 11- الخبر (يومية جزائرية)، العدد 6109، 2010.
- 12- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1971
- 13- سليمان عبد الله حربي " مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وإبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
- 14- الشروق (يومية جزائرية)، العدد 2919. 2010.
- 15- عبد المنعم سعيد ومحمد قدرى سعيد، "ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992.

- 16- عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد، السياسية الدولية، لعدد 129، (جويلية 1997).
- 17- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.
- 18- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية).
- 19- عمار حجار السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002).
- 20- عمر بعزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر في إطار العولمة" مجلة الفكر البرلماني. العدد 06، جويلية 2004.
- 21- لخميسي شيبلي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 - 2008، ط 1، الجيزة المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010).
- 22- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، تخصص: سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010).
- 23- محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- 24- محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

- 25- محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004.
- 26- محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، مفاهيم، (العدد، 14 فيفري، 2006 .
- 27- محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014).
- 28- ممدوح شوقي كامل الأمن القومي والجماعي الدولي دون طبعة، القاهرة دار النهضة العربية، .
- 29- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية، 2008.
- 30- نبيل بويبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.
- 31- هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي. دراسة في جوانبه السياسي والعسكري"، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (ندوة)، باريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996.
- 32- يمينة، عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008).

ثانيا - المراجع بالفرنسية :

- 1- Abdenour Benantar, « Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », art.cit.
- 2- Aomar Baghzouz, «XXe Anniversaire de l'UMA (1989-2009): entre immobilisme et impératif de relance», El Watan économie (Journal hebdomadaire Algérien),n°187, 23/02 au 01/03/2009.

- 3- Axel Augé, «Les réformes du secteur de la sécurité et de la défense en Afrique Sub-saharienne: vers une institutionnalisation de la gouvernance du secteur sécuritaire», Afrique Contemporaine, n°220, 2006/04.
- 4- Charlez philippe 'David', Jacques. Roche, 'Théories de la securite 'paris : Montchrestion 2002.
- 5- David Allen Baldwin, Security studies and the end of the cold war, world politics, vol 01, n°48, Octobre 1995.
- 6- Francisco A.Magno, Environemental Security in The China Sea , Security Dialogue, Vol 28, N°1, March 1997 .
- 7- International Institute for Strategic Studies, « The Military Balance (2009), The annual assessment of global military capabilities an defense economics», New York, Routledge, 2009.
- 8- Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit.
- 9- Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, Toute la Géographie du monde, Paris, Fayard, 2007.
- 10- Karima Benabdallah-Gambier, « Les Etats-Unis et la question du Sahara Occidental », in : Abdenmour Benantar (ed) 2007, les Etats-Unis el le Maghreb : Regain d'intérêt ? Alger,
- 11- Mustapha Sehim, «Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines», Culture & Conflits, n°02, printemps 1991, (<http://conflits.revues.org/index95.html>).
- 12- Paul Balta, Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, Alger, Laphomic, 1990.
- 13- Rachid Tlemçani, Elections et élites en Algérie. Paroles de candidats, Alger.Chihab Editions 2003.
- 14- Robert Hechet, Colusoyi Adeyic, et Iris Smini, "La lutte contre le sida: enjeux du développement mondial, Finance et Développement, (vol 39, n° 1, Paris,1998) ,p36
- 15- Salih Benkobbi, L'Algérie dans tous ses états, Alger, Casbah éditions, 2009.

16- Thomas Bossuoy, « Déterminants de l'identification ethnique en Afrique de l'Ouest », Afrique contemporaine, n°220, 2006/4.

17- www.alsakher.com/showthread.php?t=113837

18- Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara», Mediterranean Politics, Vol.10, No.02, July 2005.

19- Yazid Alilat, «Sahara Occidental: Délire royal», Le Quotidien d'Oran (Quotidien Algérien), n°4761, 31/07/2010.

فهرس المحتويات

الصفحة	المواضيع
ح	مقدمة:
ي	1. أهمية الموضوع
ي	2. أسباب اختيار الموضوع
ي	(أ) الأسباب الموضوعية
ي	(ب) الأسباب الذاتية
ك	3. إشكالية الموضوع
ك	الأسئلة الفرعية
ك	4. حدود الدراسة
ك	(أ) النطاق المكاني
ل	ب - النطاق الزمني
ل	5 - الفرضيات
ل	الفرضية الرئيسية
ل	الفرضيات الجزئية
ل	6 - أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة)
م	7 - الإطار المنهجي للدراسة
ن	8 - الإطار النظري للدراسة
ن	9 - الإطار المفاهيمي للدراسة
س	10 - تقسيم الدراسة
19	الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن
19	المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن
19	المطلب الأول: مفهوم الأمن
19	أولاً: الأمن لغة
19	ثانياً: الأمن اصطلاحاً
22	المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن
22	أولاً: مستويات الأمن
22	1- الأمن الوطني القومي (Sécurité Nationale)

23	2- الأمن الإقليمي (sécurité régionale)
24	3- الأمن الدولي (sécurité International)
25	ثانيا: أبعاد الأمن
25	1- البعد السياسي
25	2- البعد الاقتصادي
26	3- البعد العسكري
27	4- البعد الاجتماعي
28	5- البعد البيئي
28	6- البعد الشخصي (الفردى)
28	المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة
28	المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له
29	أولا: مفهوم التهديد الأمني
30	ثانيا: مفاهيم مشابهة للتهديد الأمني
30	المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية
31	1- التهديدات الفعلية
31	2- التهديدات المحتملة
31	3- التهديدات الكامنة
31	4- التهديدات المتصورة
31	ثانيا: عناصر تحليل التهديد الأمني
31	1- طبيعة التهديد
31	2- مكان التهديد
31	3- زمان التهديد
31	4- درجة التهديد
31	5- تعبئة الموارد
32	المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية
32	المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن
32	1- النظام الدولي الفوضوي
32	2- الدولة الفاعل الوحيد والأساسي
32	3- القوة (البعد العسكري كبعد وحيد للأمن)

33	1- نشر القيم الديمقراطية
33	2- التعاون و دور المؤسسات
33	المطلب الثاني: المفهوم الحديث والموسع للأمن
34	1- الأمن العسكري
34	2- الأمن السياسي
34	3- الأمن الاقتصادي
34	4- الأمن الاجتماعي
34	5- الأمن البيئي
35	المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن
36	ملخص الفصل الاول
39	لفصل الثاني: الدوائر الجيوسياسية البرية للأمن القومي الجزائري: الدائرتان المغاربية والإفريقية
39	المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرتين المغاربية والإفريقية وعلاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية
40	المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري وموقع وثقل الجزائر فيها
46	المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسية والأمنية بين الجزائر والصحراء، الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء
54	المطلب الثالث: مسار تطوّر علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية
59	المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري مغاربية المنشأ والمصدر
59	المطلب الأول: الانعكاسات السلبية على الأمن الجزائري المترتبة عن النزاع المغربي-الصحراوي
65	المطلب الثاني: التهديدات الناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى
72	المطلب الثالث: التهديدات المغاربية ذات البعد اللين والإنساني
75	ملخص الفصل الثاني
77	خاتمة
82	قائمة المصادر والمراجع
82	أولا - المراجع بالعربية
84	ثانيا - المراجع بالفرنسية
87	فهرس المحتويات